وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة

العوامل السوسيولوجية المؤدية للعنف الطلابي ضد الأستاذ في الطور الجامعي

دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية جامعة البويرة

إعداد الطالبين:

- سعداوي عبد الحكيم
- مسلم يونس

إشراف الأستاذ:

خالدي مصطفى

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نحمده أولا وأخيرا ونشكره شكرا يليق بعظمته وجلاله أن يسر لنا إتمام هذا العمل فله الحمد والثناء والمنة.

نتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى مشرفنا "**د. خالدي مصطفى**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة ومتابعته لكل صغيرة وكبيرة في عملنا ودعمه المعنوي لنا.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة وتقييمها

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذتنا الذين نلنا منهم العلم خلال مشوارنا الدراسي

كما نوجه كل الشكر للزميل والأخ "**ولباني أيمن**" وكل من أمدنا بيد العون من قريب ومن بعيد.

إهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

والداي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى إخوتي سندي في الحياة

يونس....

إهداء

إلى من سهرا واجتهدا لنجاحنا إلى من بفضلهما بعد فضل الله تعالى وصلت إلى هنا والداي الغاليان.

إلى إخوتي سندي في الحياة

وإلى كل عائلتي.

وإلى أصدقائي الأعزاء .... وعائلتي الثانية.

وإلى كل زملاء الدراسة دون استثناء.

حكيم ...

فهرس المحتويات

الشكر

إهداء

فهرس المحتويات:

فهرس الجداول:

مقدمة:.....أ

الفصل الأول: الإطـــار المنـــهجـــي للـــدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث **5**

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع..... 5

المطلب الثاني: إشكالية البحث 5

المطلب الثالث: فرضيات البحث..... 7

المطلب الرابع: أهمية الموضوع..... 7

المطلب الخامس: أهداف البحث..... 8

المطلب السادس: تحديد المفاهيم..... 8

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية..... **13**

المطلب الأول: منهج البحث..... 13

المطلب الثاني: عينة الدراسة 14

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات..... 14

المطلب الرابع: مجالات البحث..... 15

الفصل الثاني: الإطـــار النظـــــري للدراسة

المبحث الأول: المقاربة النظرية..... **19**

المطلب الأول: النظرية اللامعيارية "ميرتون"..... 19

المطلب الثاني: النظرية البنائية الوظيفية..... 20

المطلب الثالث: النظريات المفسرة..... 22

المبحث الثاني: عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة:..... **29**

المطلب الأول: الدراسات السابقة..... **29**

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات..... 38

الفصل الثالث: الفشل الدراسي وعلاقته بالعنف الطلابي

تمهيد:..... **41**

المبحث الأول: الفشل الدراسي..... 42

المطلب الأول: مفهوم الفشل الدراسي..... 42

المطلب الثاني: أسباب الفشل الدراسي:..... 43

المطلب الثالث: آثار الفشل الدراسي..... 45

المبحث الثاني: العنف الطلابي..... 46

المطلب الأول: تعريف العنف..... 46

المطلب الثاني: أنواع العنف..... 47

المطلب الثالث: العنف الطلابي..... 49

المطلب الرابع: العوامل المؤدية للعنف في الجامعات..... 49

الفصل الرابع: آليات الضبط الاجتماعي

المبحث الأول: آليات الضبط الاجتماعي **56**

المطلب الأول: مفهوم الضبط الاجتماعي 56

المطلب الثاني: آليات الضبط الاجتماعي..... 57

المطلب الثالث: دور آليات الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي 60

الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة البيانات

تمهيد:..... **65**

المبحث الأول: خصائص أفراد العينة..... **66**

المبحث الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالفشل الدراسي وتأثيره على العنف الطلابي **74**

المبحث الثالث: تحليل البيانات المتعلقة بضعف آليات الضبط الاجتماعي القانونية وتأثيرها على العنف الطلابي..... **82**

المبحث الرابع: النتائج العامة للدراسة..... **90**

خاتمة..... **91**

قائمة المراجع **92**

الملاحق 98

قائمة الجداول:

جدول رقم (01) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس ---------- 66

جدول رقم (02) يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن ---------- 66

جدول رقم (03) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية ---------- 67

جدول رقم (04) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الرتبة ---------- 67

جدول رقم (05) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الصفة---------- 67

جدول رقم (06) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الرتبة والصفة---------- 68

جدول رقم (07) يمثل توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم للعنف ---------- 69

جدول رقم (08) يمثل تأثير الجنس على تعرض الأستاذ للعنف ---------- 70

جدول رقم (09) يمثل تأثير السن على التعرض للعنف ---------- 71

جدول رقم (10) يمثل تأثير رتبة الأستاذ على التعرض للعنف ---------- 72

جدول رقم (11) يمثل تأثير صفة الأستاذ على التعرض للعنف ---------- 73

جدول رقم (12) يمثل تأثير رسوب الطالب على تعرض الأستاذ للعنف---------- 74

جدول رقم (13) يمثل تأثير دخول الطالب للامتحان الاستدراكي وتعرض الأستاذ للعنف ------- 75

جدول رقم (14) يمثل تأثير إعادة الطالب للسنة وتعرض الأستاذ للعنف---------- 77

جدول رقم (15) يمثل تأثير رفض إضافة النقاط للطالب واستجابة الطالب لذلك ---------- 78

جدول رقم (16) يمثل تأثير إحالة الطالب للمجلس التأديبي واستجابته لذلك---------- 79

جدول رقم (17) يمثل تأثير اكتشاف حالة غش الطالب واستجابة الطالب لذلك---------- 80

جدول رقم (18) يمثل تأثير إقصاء الطالب وتعرض الأستاذ للعنف ---------- 81

جدول رقم (19) يمثل تأثير نقص أعوان الأمن على انتشار العنف داخل الجامعة ---------- 82

جدول رقم (20) يمثل تأثير عدم تأدية الأعوان لواجباتهم على انتشار العنف داخل الجامعة ----- 83

جدول رقم (21) يمثل تأثير عدم فاعلية القانون على زيادة نسبة العنف داخل الجامعة -------- 84

جدول رقم (22) يمثل تأثير نقص الرقابة على زيادة نسبة العنف داخل الجامعة ---------- 86

جدول رقم (23) يمثل تأثير عدم تطبيق القوانين على انتشار العنف داخل الجامعة ---------- 87

جدول رقم (24) يمثل تأثير عدم توفر وسائل المراقبة على زيادة نسبة العنف ---------- 88

مقدمة

مقدمة:

يعد العنف من بين أهم الظواهر التي تؤرق المجتمعات وتهدد أمنها واستقرارها، رغم تطورها في شتى المجالات والميادين، وما يبعث على القلق ارتفاع جرائم العنف وازدياد حجمها في الآونة الأخيرة، وشهدت انتشاراً واسعاً بين شرائح المجتمع، خاصة شريحة الشباب الفئة المتعلمة منها. "حيث تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع نسبة الجريمة في الجزائر خلال النصف الأول من العام 2020، فقد سجل نحو ربع مليون جريمة بمعدل 693 حادثا يومياً، تورط فيها أكثر من 220 ألف شخص، وتتصدر قضايا الضرب والجرح العمدي المشهد بأكثر من 42 ألف قضية"[1].

ولم تبق الجامعة بمنأى عن ظاهرة العنف لتتغلغل هذه الأخيرة إلى داخل أسوارها، فسارع الباحثون والعلماء إلى البحث في مسببات ودوافع ارتكاب الطلاب للعنف في الوسط الجامعي، وذلك لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة، وطرق الوقاية منها وعدم تكرارها مستقبلاً، ووضع آليات كفيلة بحماية كل من ينتمي إلى الجامعة، حيث وصلت الدراسات إلى أن الطالب الجامعي يتعرض لعوامل تدفع به للقيام بالعنف كرد فعل أو عدم قبول الآخرين وتصرفاتهم، غير أنها أهملت العديد من الجوانب الأخرى، وعليه فقد جاءت دراستنا على النمط التالي:

الفصل الأول: هو عبارة عن مدخل عام للدراسة تضمن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع بالإضافة لأهدافه وأهميته، والإشكالية وفرضيات الدراسة مع تحديد أهم المفاهيم، كما تضمن المنهج المستخدم ومعلومات عن عينة البحث وأدوات جمع البيانات والمجالات " الزماني – المكاني – البشري ".

---

[1] موقع www.indepentarabia.com اطلع عليه على الساعة 21:48 بتاريخ 2022/07/09.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تم التطرق إلى المقاربات النظرية وأهم النظريات المفسرة للدراسة، كما تضمن أهم الدراسات العربية والجزائرية.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى الفشل الدراسي وعلاقته بالعنف الطلابي، حيث تناولنا العنف بصفة عامة من تعريفات وأنواع، ثم تطرقنا لمفهوم العنف الطلابي وأهم الأسباب والدوافع المسببة له في المجتمع.

الفصل الرابع: تطرقنا فيه إلى آليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحد من السلوك الإجرامي **(العنف الطلابي)**، البداية بإعطاء مفهوم للضبط الاجتماعي ثم التطرق لأهم آلياته الرسمية منها الرسمية وغير الرسمية، وأخيراً تطرقنا إلى دور هذه الأخيرة في الحد من السلوك الإجرامي.

الفصل الخامس: تضمن الجانب الميداني فقد تطرقنا فيه لتحليل بيانات جداول الاستبيان وتفسيرها وأهم نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطـــار المنـــهجـــي

للـــدراسة

خطة الفصل

المبحث الأول: منهجية البحث

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع

المطلب الثاني: إشكالية

المطلب الثالث: فرضيات البحث

المطلب الرابع: أهمية البحث

المطلب الخامس: أهداف البحث

المطلب السادس: تحديد المفاهيم

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

المطلب الأول: منهج البحث

المطلب الثاني: عينة الدراسة

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

المطلب الرابع: مجالات البحث

المبحث الأول: منهجية البحث

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لموضوع العوامل السوسيولوجية المؤدية للعنف الطلابي ضد الأستاذ في الطور الجامعي للأسباب الذاتية والموضوعية التالية:

أولا: الأسباب الذاتية

- ملاحظات الباحثان اليومية لانتشار ظاهرة العنف الطلابي ضد الأستاذ في الوسط الجامعي وبالتالي الرغبة والفضول في الكشف عن العوامل والدوافع المؤدية لذلك.
- اندراج الموضوع ضمن اهتمامات الباحثان العلمية.
- الرغبة في التميز بالخوض في مواضيع تستدعي الدراسة نظراً لأهميتها البالغة التي تستدعي المعالجة.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

طابع التخصص –انحراف وجريمة–تفرض علينا تناول موضوع يتضمن ظواهر إنحرافية وإجرامية منتشرة في المجتمع تستدعي الدراسة لما لها من أثر على الفرد والمجتمع وهذا ما نلاحظه في ظاهرة العنف الطلابي ضد الأستاذ في الوسط الجامعي في المجتمع الجزائري.

المطلب الثاني: إشكالية البحث

يعتبر العنف من الظواهر السلوكية المنتشرة التي لا يخلو منه أي مجتمع من المجتمعات، مهما كانت درجة تطوره وازدهاره أو تركيبته الاجتماعية، أو مستواه الثقافي، حيث شغلت هذه الظاهرة الكثير من علماء وباحثين في علم الاجتماع ووصفت بظاهرة العصر لسبب تعقيدها وتطورها بشكل يبعث على القلق. فالعنف يعبر عن سلوكيات عدوانية موجهة نحو الغير وقد يكون هذا السلوك لفظي أو غير لفظي، ماديا أو معنويا،

تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص آخر وإرغاما للفرد على القيام بهذا السلوك نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى.

فالعالم الذي يشهد تطور وازدهار في شتى المجالات، والتغير الاجتماعي الطارئ على المجتمعات وظهور وسائل الإعلام والاتصال، كشف ستار عن العديد من الظواهر التي تحدث في العالم، كانت تحدث من قبل لكن لم يكن لها صيت واسع من بينها ظاهرة العنف التي استفحلت في المجتمعات وتزايدت بوتيرة رهيبة ومتسارعة.

ويعد العنف بأنواعه المختلفة أحد مظاهر الصراع، واللاتجانس أو ضعف العلاقات والروابط الأولية، وقد ركزت المجتمعات العربية المعاصرة اهتمامها على هاته الظاهرة، وأصبح ضرورة ملحة فرضتها الظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة، التي ما انفكت تسهم بطريقة أو بأخرى في إنتاج مثل هذه الظواهر، والتي تصنف ضمن لائحة الأفعال غير السوية، والمدانة قانونيا وغير المقبولة اجتماعيا. رغم كل هذا إلا أنها لم يبق حكراً على الأفراد فحسب، بل اتسع مجالها ليصل إلى المجتمعات والجماعات، وهذا ما أصبحنا نلاحظه في الآونة الأخرة بين الفئات الشبانية، والتي من شانها أن تزعزع أمن المجتمعات وتجعل الأفراد لا يهنؤون بحياتهم ولا يستقرون على حال، وهي في تزايد مستمر كل يوم رغم كل الجهود المبذولة في سبيل معالجة ومكافحة هاته الظاهرة إلا أن هذه لم تصل إلى النتائج المرغوبة منها فوقع على عاتقنا أن نحاول بكل ما لدينا من طاقات مادية وبشرية لدراسة وتفسير هذه الظاهرة.

ومع ارتفاع وتيرة العنف في الجزائر في السنوات الأخيرة، أصبحت ظاهرة مقلقة وخطيرة، حيث أن ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي وما يذاع في الوسائل السمعية والبصرية توحي بانتشار رهيب لهذه الظاهرة في مؤسسات عدة ولم تبق الجامعة الجزائرية بمنأى عن هاته الظاهرة، ليتغلغل داخل أسوارها، ليصل بها لحد إلى وقوع جرائم اعتداء على الأستاذ، رغم وجود طبقة مثقفة بداخلها، وامتلاك الجامعة لقانون داخلي

يعاقب كل من يمارس مثل هذه التصرفات ووجود أمن يسهر على حماية الحرم الجامعي وتطبيق قانونها الداخلي، فمثل هكذا أفعال غير مقبولة وتشوه سمعة الجامعة والطالب الجامعي.

وعليه يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ماهي أهم الأسباب التي تدفع الطالب الجامعي إلى ممارسة العنف ضد أستاذه في جامعة البويرة؟

التساؤلات الفرعية:

- هل لضعف آليات الضبط الاجتماعي دور في ممارسة الطالب للعنف ضد الأستاذ؟
- هل للفشل الدراسي دور في ممارسة الطالب للعنف ضد الأستاذ؟

المطلب الثالث: فرضيات البحث

- الفشل الدراسي يؤدي بالطالب لممارسة العنف ضد الأستاذ.
- ضعف آليات الضبط الاجتماعي يؤدي إلى ممارسة الطالب للعنف ضد الأستاذ.

المطلب الرابع: أهمية الموضوع

أولا: الأهمية العملية

تسهم الدراسة في دعم جهود العاملين في الميدان والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، كما تساعدنا على الخروج بخطة عملية واقتراحات وبرامج توعوية للحد من ظاهرة العنف الطلابي.

ثانيا: الأهمية العلمية

اثراء المكتبة بدراسات تتناول العنف الطلابي والخروج بدراسة جديدة لم يتم تناولها من قبل في جامعتنا كإضافة للحقل السوسيولوجي.

المطلب الخامس: أهداف البحث

- الكشف عن العلاقة بين ضعف آليات الضبط الاجتماعي القانونية وارتكاب الطلبة لجرائم العنف.
- الكشف عن العلاقة بين الفشل الدراسي وارتكاب الطلبة للعنف ضد الأستاذ.

المطلب السادس: تحديد المفاهيم

مفهوم العنف: "أي عمل عنيف عدائي أو مؤذ أو مهين يرتكب بأي وسيلة بحق الآخرين ويسبب لهم أذى بدنيا أو نفسيا أو معاناة بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر والإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"[1].

"فعل يبالغ في السلوك العدائي أو العدواني، يترتب عليه إرسال مؤثرات مقلقة أو مدمرة تحدث أذى نفسيا أو فيزيقيا أو ماديا في الموضوع بشراً أو حيواناً أو موضوعاً مادياً"[2].

التعريف الإجرائي: يقصد به كل فعل يصدر من فرد أو جهة ما اتجاه فرد آخر أو جهة أخرى، فيه ضرر مادي أو معنوي على الضحية.

مفهوم العنف الطلابي: هو السلوك العدواني الذي يصدر من بعض الطلاب والذي ينطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير. والموجه ضد المجتمع المدرسي بما يشتمل عليه من معلمين وإداريين وطلاب وقواعد وتقاليد مدرسية. والذي ينجم عنه ضرر وأذى معنوي أو مادي. وهو أيضاً الطاقة التي تتجمع داخل

---

[1] رحيم، خلود عصفور وسهام كاظم نمر. "بناء مقياس العنف الجامعي". المجلة كلية الآداب، 99(د.ت): ص775.

[2] عصام، أحمد الكوني. "العنف السائد بين طلبة الجامعات". مجلة كليات التربية، 13(مارس، 2019): ص113.

الإنسان ولا تنطلق إلا بتأثير المثيرات الخارجية، وهي مثيرات العنف، وتظهر هذه الطاقة على هيئة سلوك يتضمن أشكالاً من التخريب والسب والضرب بين طالب وطالب أو طالب ومدرس[1].

التعريف الإجرائي: يقصد به كل فعل يقوم به الطلاب ضد الأستاذ الجامعي، ينتج عنه ضرر مادي أو معنوي.

مفهوم الفشل الدراسي: "عدم قدرة الطالب على إتمام الساعات المقررة له، خلال الفصول الدراسية المحدد له من جهة، أو تدني مستوى تحصيل الطالب، وبالتالي تعرضه للحصول على إنذار، أو التحويل من كلية لأخرى أو من قسم لآخر"[2].

التعريف الإجرائي: يقصد به عدم النجاح سواء في مقياس أو عدة مقاييس أو عدم تحصل الطالب على رصيد للانتقال إلى السنة الموالية.

ثالثا: مفهوم الضبط الاجتماعي

يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدود بالجماعات، وبالمجتمع المحلي، والمجتمع الكبير الذي يعتبر عضوا فيه، أما الوسائل التي تحقق امتثاله لقواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية[3].

---

[1] محمود، سعيد الخولي وعادل عبد محمد. العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات. ط1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2008، ص 74.

[2] عادل، بن تركي صالح السلمي. "دور الجامعة في معالجة الفشل الدراسي لدى الطالب الجامعي". المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 20(05 ديسمبر، 2020): ص 113.

[3] محمد، عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، 1989، ص 418.

ويعرف جورفيش أن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية، التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع. فالضبط إذا، وسيلة اجتماعية أو ثقافية، تفرض قيودا منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي، لجعله مسايرا لقيم المجتمع وتقاليده[1].

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه مجموعة من القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني، والتي تعمل على تنظيم وتوجيه سلوك الفرد من خلال مجموعة من الوسائل التي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعيا[2].

التعريف الإجرائي: يقصد كل العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع، لمراقبة سلوك الأفراد فيه، لضمان أنهم يتصرفون وفقا للمعايير والقيم والنظم التي رسمت لهم في مجال البيئة.

رابعا: مفهوم آليات الضبط الاجتماعي القانونية

يعتبر القانون من أهم الوسائل الرسمية للضبط الاجتماعي، وهو يتميز عن بقية الضوابط الأخرى بكونه أكثرها موضوعية وتحديدا، كما ينطوي على عدالة في المعاملة، لا يفرق بين أبناء المجتمع[3].

---

[1] عبد الرحمان، برقوق وميمونة مناصرية. "الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني". مجلة العلوم الإنسانية، 12 (نوفمبر، 2007): ص127.

[2] عبد السلام، طارق الصادق. الضبط الاجتماعي في الإسلام. الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2009، ص31.

[3] سهيلة، بلصوار. "آليات الضبط الاجتماعي". مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 28 (جوان، 2011): ص 12.

والقانون هو مجموعة من الأحكام والنصوص الأخلاقية والقيمية التي يتفق عليها أبناء المجتمع في تنظيم سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية والموازنة بين واجباتهم وحقوقهم في طريقة تضمن تحقيق الصالح العام ونشر مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في ربوع المجتمع[1].

التعريف الإجرائي: تتمثل آليات الضبط الاجتماعي القانونية في القوانين واللوائح التي يضعها المجتمع، وتتولى الأجهزة الرسمية للدولة مهمة تنفيذ هذه القوانين والأنظمة، ويعاقب المخالفون من قبل المجتمع، وبالتالي أي ضعف في التشريعات والقوانين أو عدم وجود سياسات جنائية رادعة تؤدي بالطلبة لممارسة العنف ضد الأستاذ الجامعي ويقصد بالضعف آليات الضبط الاجتماعي القانونية في دراستنا ما يلي: وجود عقوبات مع عدم تطبيقها، نقص الرقابة القانونية، نقص أعوان الأمن.

[1] إحسان، محمد الحسن. علم اجتماع الجريمة. ط1. دار وائل للنشر. 2008. ص 100.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

المطلب الأول: منهج البحث

المطلب الثاني: عينة الدراسة

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

المطلب الرابع: مجالات البحث

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

المطلب الأول: منهج البحث

في دراستنا هذه استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، والسبب في اختيار هذا المنهج هو أن موضوعنا العنف الطلابي ضد الأستاذ في الوسط الجامعي يستدعي جمع البيانات من أفراد العينة وتبويبها وتحليلها إحصائيا ونظريا ومناقشة نتائج الدراسة، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وتوضيح خصائصها كيفيا وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

المنهج الوصفي: البحث الوصفي من البحوث شائعة الاستخدام بين الباحثين، وهو يهدف إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل على وصفها، فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويهتم بوصفها بدقة.

وتأتي أهمية المنهج الوصفي بوصفه ركن أساسي في البحث العلمي، وفي نظر الكثيرين من الباحثين، فإنه المنهج مناسب أكثر لدراسة أغلب المجالات الإنسانية نتيجة صعوبة المناهج الأخرى وبالأخص المنهج التجريبي وغيره.

ويعرف المنهج الوصفي، بأنه: أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[1].

[1] محمد، عبد السلام. مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. القاهرة: مكتبة نور، 2020، ص163.

المطلب الثاني: عينة الدراسة

لقد ركزنا في دراستنا هذه على **عينة عشوائية بسيطة** باعتبار أن العينة محل بحثنا التي يبلغ عددها 100 مفردة تم اختيارها من المجتمع الأصلي والمتمثلة في الأساتذة الجامعيين من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة آكلي محند أولحاج البويرة.

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

الاستبيان: اعتمدنا في موضوع دراستنا "**العوامل السوسيولوجية المؤدية للعنف الطلابي ضد الأستاذ في الطور الجامعي**" على أداة الاستبيان لجمع البيانات من أفراد العينة باعتبارها أنسب أداة تتماشى مع المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان يتضمن استمارة لأسئلة مرتبطة بمتغيرات الدراسة.

فقد عرف الاستبيان أنه: "مجموعة من الأسئلة المصنفة حسب المحاور وكل محور يمثل بعدا أو جانبا من الدراسة وتعرف على أنها نماذج من مجموعة من الأسئلة توجه الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع البحث"[1].

مراحل بناء الاستبيان:

المرحلة الاستطلاعية:

- مرحلة القراءة الاستطلاعية: تم فيها الاطلاع والبحث في التراث السوسيولوجي والكتابات العلمية الأكاديمية في مختلف التخصصات حول العنف الطلابي في الجامعة بهدف ضبط متغيرات الدراسة.

[1] سعيد، جاسم الأسدي. أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية. البصرة: مؤسسة وراث الثقافية،2008، ص92.

مرحلة ضبط الاستبيان:

- تم القيام بتعديلات في ضوء خطوات المرحلة السابقة التي ساعدت على ضبط متغيرات الدراسة حيث أصبحت المحاور كالتالي:
- **المحور الأول** تضمن:

بينات شخصية خاصة بالمبحوث 5 أسئلة وسؤالين حول العنف

- **المحور الثاني:** الفشل الدراسي وتأثيره على العنف الطلابي ضد الأستاذ

تضمن 7 أسئلة حول الفشل الدراسي والعنف.

- **المحور الثالث:** ضعف آليات الضبط الاجتماعي القانونية وتأثيرها على العنف الطلابي ضد الأستاذ.

تضمن 10 أسئلة حول آليات الضبط الاجتماعي.

المطلب الرابع: مجالات البحث

المجال الزماني:

تمت من 10 ماي 2022 إلى غاية 27 جوان 2022 وهي مرحلة إنجاز الاستبيان بحيث تم الشروع في إنجازها بعد التفرغ من الدراسة الاستطلاعية وتم مراعاة ما تم جمعه من مؤشرات وأبعاد، مع تطبيق توجيهات وتعديل ما يجب تعديله على الاستمارة النهائية.

المجال المكاني:

يدور موضوع دراستنا حول العوامل السوسيولوجية المؤدية لممارسة العنف الطلابي ضد الأستاذ الجامعي لهذا فقد تمت الدراسة في جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.

المجال البشري:

يعرف موريس أنجرس مجتمع البحث على أنه: "مجموعة منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات "[1].

يقوم الباحث عند قيامه بالدراسات الأكاديمية العلمية والبحوث الميدانية بتحديد مجتمع البحث الذي يساعده في دراسة ظاهرة معينة وبما أن دراستنا تتعلق ببحث واسع خاص بظاهرة اجتماعية صعبة وهي " العوامل المؤدية لممارسة العنف الطلابي ضد الأستاذ الجامعي فإن مجتمع البحث واسع بكثير لأننا سنقوم باستجواب الأساتذة الذين يمثلون مجتمع بحث لدراستنا.

ولكن من الصعب استجواب جميع أفراد مجتمع البحث لأنه مكلف ويأخذ الكثير من الوقت وهذا ما يدفعنا إلى طريقة المعاينة أي سنقوم باختيار مجموعة فرعية من المجتمع الأصلي.

[1] موريس، أنجرز. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر،2000، ص298.

الفصل الثاني:

الإطـــار النظـــــري

للـــدراسة

خطة الفصل

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية

المطلب الأول: النظرية اللامعيارية

المطلب الثاني: النظرية البنائية الوظيفية

المطلب الثالث: النظريات المفسرة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

المبحث الأول: المقاربة النظرية

المطلب الأول: النظرية اللامعيارية "ميرتون"

يعتبر روبرت ميرتون من أبرز العلماء الاجتماعيين المحدثين الذين حاولوا تقديم نظرية متكاملة في تفسير السلوك الانحرافي وأثروا في النظرية الاجتماعية، وفي فهم البناء الاجتماعي، وذلك من خلال كتابه: **Social theory and social structure** إذا كان دوركايم هو أول من استخدم مفهوم الأنومي بمعناه الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف فإن روبرت ميرتون جعل من نظرية دوركايم عن الأنومي نظرية أكثر تنظيما و اتساقا .فقد وجه "ميرتون" الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الثقافية، وبين الوسائل أو المعايير الاجتماعية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف[1].

ويعتبر التعديل الذي أجراه "ميرتون" على مفهوم الأنومي بمثابة تقدم ملحوظ في مجال الفروق الطبقية في دراسة السلوك المنحرف. فبمقتضى هذا التعديل تمكن ميرتون من تفسير أنماط السلوك المنحرف في ضوء البناء الطبقي. حيث ذهب إلى أن الصور المختلفة للسلوك المنحرف تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة[2].

حسب نظرية مرتون فإن الأفراد يتشاركون في نسق قيم ومعايير نفسها، وهذا النسق العام المشترك يعلم الفرد الأهداف التي يجب أن يكافح من أجلها وكذلك الطرق الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، وفي حالة عدم توفر الوسائل الاجتماعية المتطلبة لتحقيقها بصورة عادلة فإن ذلك يؤدي إلى خلق ما يسمى بالأنوميا، وفي حالة الأنوميا أو المجتمع المضطرب فإنه لا تتوفر الوسائل بصورة عادلة داخل المجتمع.

---

[1] عدلي محمود، السمري. علم الاجتماع الجنائي. عمان: دار المسيرة، 2009، ص172.

[2] محمد محمود، الجوهري. علم اجتماع الجريمة والانحراف. عمان: دار المسيرة، 2010، ص42.

ويعود اختيارنا لهذه النظرية لمحاولة تفسير وتحليل العلاقة بين العوامل السوسيولوجية المتمثلة في الضبط الاجتماعي والفشل الدراسي والعنف الطلابي فوفقا لميرتون، يحدث الانحراف عندما يكون هناك تفاوت وانفصام بين الغايات والأهداف المقبولة اجتماعيا (تحقيق النجاح الدراسي) وبين الوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيق هذه الغايات (الحصول على الرصيد المطلوب للنجاح)، فإن الفرد في هذه الحالة يقوم بابتكار وسائل جديدة غير مشروعة تكون أكثر سهولة وسرعة لتحقيق تلك الغايات، بمعنى أن الفرد وسعيا منه لتحقيق أهدافه المتمثلة في النجاح الدراسي في حين لا تتوفر لديه الوسائل المقبولة اجتماعيا لتحقيقها، حيث قد لا يملك الطالب الرصيد الكافي للنجاح، وهنا يلجأ للسلوك المنحرف فيتبع وسائل غير مرغوبة اجتماعية وقانونيا، والمتمثلة في تعنيف الطالب للأستاذ بغية تحقيق هدفه النجاح الدراسي.

المطلب الثاني: النظرية البنائية الوظيفية

ظهر مفهوم البنائية الوظيفية تحديدا عند روبرت ميرتون بعد التطور الكبير الذي عرفه مفهوم الوظيفية في التحليلات المعاصرة كتحليلات بارسونز بتبنيه دراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية من حيث العلاقة المتبادلة بين البناءات والوظائف فأخذ أبعاد بنائية وظيفية[1].

المقصود بالوظيفية هو الدور الذي يسهم به الجزء بينما المراد بالبناء هو مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتناسق من خلال الأدوار الاجتماعية[2].

جاءت النظرية البنيوية الوظيفية لتكمل الأعمال التي بدأت بها كل من البنيوية والوظيفية ذلك أن النظرية البنيوية الوظيفية تعترف أن لكل مجتمع أو مؤسسة أو منظمة بناء والبناء يتحلل إلى أجزاء وعناصر

---

[1] عبد الله، محمد عبد الله. النظرية في علم النظرية السوسيولوجية المعاصرة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2006، ص17.

[2] عامر، مصباح. علم الاجتماع: الرواد والنظريات. الجزائر: دار الأمة، 2010، ص212.

تكوينية ولكل جزء أو عنصر وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع أو المؤسسة أو المنظمة، لذا فالفكر البنيوي الوظيفي يعترف ببناء الكيانات أو الوحدات الاجتماعية ويعترف في الوقت ذاته بالوظائف التي تؤديها الأجزاء والعناصر الأولية للبناء أو المؤسسة ووظائف المؤسسة الواحدة لبقية المؤسسات الأخرى التي يتكون منها المجتمع[1].

تعتبر المقاربة البنائية الوظيفية للظواهر الاجتماعية من أهم المقاربات السوسيولوجية في علم الاجتماع، حيث أن تصور البنائية الوظيفية للنظام الاجتماعي يقوم على مجموعة من الأدوار الاجتماعية المترابطة التي تنظم مع بعضها البعض وتسهم في تحقيق هدف معين، وأما البناء فهو يربط بين هذه الأجزاء، يرى رواد النظرية أن العنف ظاهرة اجتماعية عادية في أي من المجتمعات التي تتسم بالتباين وبوجود التغير الاجتماعي فيها، كما أنه يباشر وظيفة لها دلالاتها في التقدم الاجتماعي بهدف تحقيق الحرية الفردية، غير أن هذه الحرية قد يساء استغلالها من طرف بعض الجماعات الخاصة، ومن ثم فإن العنف هو الثمن الذي يدفع لتحقيق التقدم.

فمن خلال دراستنا لظاهرة العنف الطلابي ضد الأستاذ فإننا نجد أنه كلما كان هناك خلل في وظيفة ودور الأفراد زادت الآثار غير المقبولة فيها، فأي خلل على مستوى الوحدات المسؤولة عن تحقيق الأمن في الجامعة سواء القانون أو المكلفين بتطبيقه، فإنه يؤدي لانتشار العنف.

[1] إحسان، محمد حسن. النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر ،2015، ص 49.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة

أولا: النظرية اللامعيارية لميرتون

تعد نظرية الأنومي _بالدرجة الأولى_ نظرية عامة عن الانحراف، وبالتالي فهي أكبر من كونها مجرد نظرية تهتم بتفسير السلوك الإجرامي، بل أكثر من ذلك فإن تصور "ميرتون" عن مفهوم الانحراف يعد تصورا نسبيا بصفة عامة، فعندما يتصور الشخص المجتمع على أنه يركز على الأهداف بالنسبة لأعضائه، وعلى الوسائل المتساوية لتحقيق هذه الأهداف، فإن الانحراف _في ضوء هذا التصور _ يعد أي سلوك لا يتبع أو ينحرف عن القيم العامة المرغوبة. فعلى سبيل المثال استخدم "ميرتون" مصطلح الانحراف عندما أشار إلى السلوك الإجرامي[1].

لقد لاحظ ميرتون أن هناك أهدافا معينة يركز عليها المجتمع بصورة قوية (مثل تحقيق النجاح المادي). كما يركز المجتمع أيضا على وسائل محددة مشروعة لتحقيق هذه الأهداف. وعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطا قوية، فإن المسرح يصبح مهيأ لظهور الأنومي، وذلك لأن فرص تحقيق النجاح من خلال استخدام الوسائل المشروعة غير متاحة بصورة عادلة أمام جميع أفراد المجتمع. ونتيجة لذلك فإن الفرد ربما يبحث عن وسائل أخرى، ربما تكون غير مشروعة لتحقيق النجاح.

وأما تفسير ميكانزيم ذلك فيكون كالتالي: يذهب روبرت ميرتون إلى أن الحياة الاجتماعية والتركيبة الاجتماعية المنظمة تحددها معايير أساسية، وان لهذه التركيبة الاجتماعية خاصيتين أساسيتين هما:

---

[1] عدلي محمود، السمري. مرجع سابق، ص175.

البناء الثقافي Cultural Structure:

وهو الذي يحدد:

- المعايير والقيم .**Norms And Values**
- الأهداف الأساسية لأفراد المجتمع .**Main Goals**

البناء الاجتماعي Social Structure

وهو الذي يحدد:

- أنماط العلاقات Types Of Relation
- طرق الوصول إلى الأهداف Means To Achieving Goals

وطبقا لما سبق فإن مفهوم الأنومي _في رأي ميرتون_ يشير إلى أن الانهيار في البناء الثقافي يحدث_ بصف خاصة_ عندما يوجد انفصال في المعايير والقيم، وبين قدرات الأفراد على التوافق معه. ويهتم ميرتون _بصفة أساسية_ بالنمط الاستقطابي الأول المتعلق بوجود تأكيدات قوية من قبل المجتمع على أهداف محددة، دون أن يصاحب ذلك تأكيدات قوية _أيضا_ على الوسائل المحققة لتلك الأهداف الأمر الذي يؤدي إلى وجود حالة من الانفصال بين الأهداف والوسائل، أي حالة من الأنومي أو اللامعيارية. فميرتون يركز على الطريقة التي يضع بها البناء الاجتماعي قيودا على البناء الثقافي، وأثر الاختلافات في تحقيق الأهداف من خلال الوسائل المشروعة وينتهي ميرتون إلى أن الانفصال بين القيم والمعايير يؤدي إلى خمسة أنماط

من الاستجابات لتكيف الفرد لكي يحقق الأهداف والغايات المقبولة، أحد هذه الأنماط هو الامتثال، والأربعة الأخرى هي سبل التكيف المنحرف وهي المتمرد والطقسي والابتكاري الإنسحابي[1].

النمط الأول: الامتثال ويقصد به ميرتون التوافق مع كل الأهداف الثقافية والوسائل النظامية والمقبولة وذلك أكثر سبل التكيف في المجتمع.

أما النمط الثاني: وهو الطقسية ومؤداه التخلي عن الأهداف والغايات كالنجاح الفردي وتحقيق الثروة وصعود السلم الاجتماعي أو التقليل من درجة طموح الفرد ليصل إلى درجة منخفضة يمكن معها إشباع هذا الطموح، وفي ذات الوقت يظل الفرد ملتزما بطريقة شبه قهرية بالأساليب والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف على الرغم من أنها لا تحقق له شيئا يذكر.

النمط الثالث: هو التمرد أو الثورية وفيه يتخلى الفرد عن الأهداف والوسائل معا، واستبدالهما بمجموعة أهداف ووسائل جديدة وفي هذا الشكل من التكيف يسعي الفرد لإقامة بناء اجتماعي جديد.

النمط الرابع: الابتكار أو الابتداع ومؤداه استخدام وسائل غير مشروعة مثل الجريمة وانتهاك القوانين لتحقيق أهداف النجاح والقوة والثروة، وأصبح ذلك النوع من التكيف أمراً شائعاً في المجتمعات وبخاصة في الطبقات الدنيا، وهذا بالذات هو النمط المتبني في دراستنا.

أما النمط الخامس: الإنسحابي وفيه يتخلى الفرد عن الأهداف والوسائل معا، فالفرد مع تشربه الكامل لأهدافه إلا أنه يجد الطريق للوصول إلى الوسائل النظامية المحققة لهذه الأهداف طريقاً مسدودا ومن ثم

---

[1] محمد محمود، الجوهري. مرجع سابق، ص 44.

يصاب بالإحباط والعجز ويلجا إلى ميكانزمات هروبية ويلقي دائما اللوم على المجتمع، وتتخذ أشكال الانسحاب مثل إدمان الخمور والمخدرات.

ثانيا: نظرية الضبط الاجتماعي

تعد نظرية الضبط الاجتماعي التي طرحها هيرشي من أحدث نظريات الضبط وأكثرها شعبية فقد طور نظريات الضبط الأخرى، وطرح صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية. فبدلا من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفين ومتوافقين، اعتقد هيرشي أن السلوك يعكس درجات مختلف من الاخلاقيات. فقد ذهب هيرشي إلى أن قوة تمثل المعايير، والوعي، والرغبة في التوافق تدفع الأفراد نحو السلوك التقليدي التوافقي. وعلى أية حال فإن هيرشي بدلا من استخدام تقنيات المحايدة في تفسير السلوك المنحرف، فإنه ارجع هذا السلوك المنحرف إلى ضعف روابط المجتمع وانهياره. ذهب هيرشي إلى أن الرابطة الاجتماعية تتميز بوجود أربعة عناصر هي[1]:

1. **الارتباط:** وهو يعد من أهم عناصر الرابطة فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين يمكن أن تمنع وقوع الانحراف.
2. **الاندماج:** يعني الاندماج درجة الفاعلية، والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدي وغير التقليدي. فالأفراد الذين يشغلهم أداء الأنشطة التقليدية فإنهم –ببساطة–ليس لديهم وقت لممارسة السلوك المنحرف.
3. **الالتزام:** يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح الكثيرين في خرق القانون. وهناك القليل الذي ينكر أن طاعة الناس للقانون في بعض المواقف ترجع إلى مجرد خوفهم من النتائج. ويطلق على هذا الجانب العقلي الامتثال والالتزام.

[1] منال، محمد عباس. علم الاجتماع الجنائي. مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2016، ص55.

4. العقيدة: يعكس هذا العنصر النظر إلى قوانين المجتمع على أنها عادلة، بمعنى أن الشخص يجب عليه أن يحترم قواعد ومعايير المجتمع ويشعر بالتزام أخلاقي نحو طاعة هذه القوانين.

يمكن القول بصفة عامة أنه عندما يزداد ارتباط الفرد بأي من المعتقدات المتفق عليها يزداد ارتباطه بمعتقدات أخرى. وبالمثل عندما يرتبط الفرد بمجتمع معترف به فإنه في الغالب يشارك في الأنشطة المألوفة في هذا المجتمع، ويصبح أكثر تقبلا لنظريات السلوك السوي والمرغوب فيه داخل المجتمع.

النقاط الأساسية في النظرية:

- تعد حماية الذات وتحقيق الإشباع من خصائص الطبيعة البشرية ولهذا يهتم السلوك الإنساني بتحقيق مصلحته الذاتية.
- يجب أن يكون السلوك البشري مقيدا ومنظما من أجل مصلحة المجتمع.
- تشكل قواعد ونظم الحياة الاجتماعية في المجتمع النظام الأخلاقي.
- يرتبط الأفراد بالنظام الأخلاقي في البداية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في مراحل الطفولة ثم بعد ذلك من خلال مؤسسات المجتمع.
- يتكون الارتباط بالنظام الأخلاقي من مجموعة عناصر تحافظ وتزيد من قوة التوافق.
- عناصر الارتباط تتضمن الارتباط بالأفراد للآخرين والمؤسسات والالتزام في المجتمع التقليدي، والاندماج في الأنشطة التقليدية، والإيمان بقيم المجتمع.
- توجد هذه العناصر بدرجات مختلفة، وعندما تصاب هذه العناصر بالضعف أو تختفي، يصبح الفرد أكثر حرية في أن يسعى وراء تحقيق مصلحته، وارتكاب السلوك المنحرف[1].

[1] المرجع السابق، ص56.

ثالثا: نظرية التعلم الاجتماعي:

نشأت نظرية التعلم الاجتماعي من خلال المزاوجة بين نظرية المخالطة الفاضلة ونظريات التعلم السيكولوجية. وعلى الرغم من أن "جيفري" لم يركز على الجوانب الاجتماعية في التعلم، فإن "آيكرس" في نظريته ارتبط بصورة مباشرة بنظرية "سذرلاند" وعلى أية حال فإن جيفري وآيكرس يفسران السلوك المنحرف من خلال مقولة التدعيم والمنبه المتميز.

فالسلوك –سواء كان سلوك منحرف أو سوي من المتوقع أن يستمر إذا لقي تدعيم البيئة الاجتماعية. وبالتالي فإن المشكلة السلوكية التي تواجه علماء الجريمة هي تحديد مصدر هذا التدعيم. يذهب جيفري أن التدعيم مصدره الأساسي مصدر بيولوجي يعتمد على مركز اللذة والألم في المخ. بينما يفضل آيكرس أن تظل النظرية على المستوى الاجتماعي، وبالتالي يذهب إلى أن مصدر الانحراف يوجد في مجموعة العمليات العقلانية والثقافات الخاصة في المجتمع[1].

النقاط الأساسية في النظرية:

- ينتظم السلوك البشري حول البحث عن اللذة وتجنب الألم.
- يتضمن سلوك التعلم مفهومين هما التدعيم والعقاب. ويزيد التدعيم من تكرار السلوك، بينما يقلل العقاب من تكراره.
- يتم تعلم السلوك المنحرف من خلال التدعيم المادي والاجتماعي تماما مثل أي سلوك آخر. تعد عملية التعلم نتاجا لخبرات وتجارب الماضي، تماما مثل تجارب الحاضر، ولهذا فإن الأفراد لديهم مجموعة مختلفة من السلوك المتعلم، والنتائج المتوقعة.

[1] منال، محمد عباس. الانحراف والجريمة في عالم متغير. مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص61.

- تمارس التدعيمات الاجتماعية دورها كعوامل في تعلم السلوك المنحرف.
- أن المبررات الاجتماعية تعد تلميحات أو إشارات إلى ما إذا كان سلوك معين سوف يتم تدعيمه أو لا.
- تساعد المبررات في تعلم السلوك الإجرامي.
- السلوك الإجرامي هو ذلك السلوك الذي يتم تدعيمه بصورة متباينة من خلال المبررات الاجتماعية.
- غالبا ما تقدم الجريمة بنفسها التدعيم المادي وبالتالي يستمر السلوك الإجرامي من خلال ما يقدمه من مكافأة[1].

رابعا: نظرية الإحباط –العدوان:

تقوم هذه النظرية في جوهرها على أن الإحباط يؤدي إلى العدوان وأن كل عدوان يسبقه إحباط ولهذا يكون العدوان نتيجة للإحباط غير أن هذه النظرية لقيت معارضة وانتقادات شديدة مؤداها أن الإحباط لا يؤدي بالضرورة إلى العدوان فقد يتعلم الفرد السلوك العدواني فمن خلال تقليده للآخرين وفي هذه الحالة لا يشترط وجود إحباط يسبق وجود السلوك العدواني كما أن العدوان يتوقف على طبيعة ونوعية الموقف المحبط وتكراره وكذلك ظروف الفرد وطبيعة شخصيته فربما يواجه الفرد الموقف الإحباطي بالعزم والمثابرة والنجاح في حين نجد شخص آخر قد يستجيب للإحباط بالفشل وخيبة الأمل والانسحاب من الواقع.

تقوم فرضية الإحباط العدوان كما أشار" أندرو وبونتا" على عدة مبادئ وهي:

- أن العدوان يكون دائما نتيجة للإحباط وأن الإحباط يكون متبوعاً دائماً ببعض أشكال العدوان.
- أن قوة العدوان المثار يتوقف على كمية ومقدار الإحباط الذي يواجه الفرد.
- أن قوة الكفيلة لأي سلوك عدواني يزيد مع مقدار العقاب الذي يمكن توقعه كنتيجة لهذا السلوك.

[1] أحمد عبده، هاني خميس. سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص41.

- أن آثار العدوان تكون قوية ضد الفرد الذي يتم إدراكه على أنه هو المسؤول عن الإحباط.

وقد قدم عكاشة (1992م) تفسيرا يؤكد فيه نظرية الإحباط – العدوان حيث يرى أن الإحباط لا يؤدي في معظم الظروف إلى العنف لأن كل عنف لا يسبقه موقف محبط، وقد تكونت هذه النظرية من مجموعة دراسات عن تطور الطفل أثناء نموه النفسي والانفعالي، وتوصلت بأن السلوك العدواني يعقب إحساس الطفل بأنه لا يستطيع أن ينال ما يريد[1].

المبحث الثاني: عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة:

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية:

- **دراسة عبد العزيز بن مطير العنزي بعنوان " العوامل المؤدية لسلوكيات العنف الطلابي في المدرسة الثانوية"[2]:**

سعت الدراسة إلى التعرف على العوامل وأسباب العنف لدى طلبة مرحلة الثانوية (ذكور) المملكة العربية السعودية 2021، والكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور أنماط العنف وتحديد صورها، والتعرف على الأنماط وأشكال العنف السائدة في المدرسة الثانوية، والتعريف بآليات الكشف عن حالات العنف لدى طلاب المدرسة الثانوية، والتحري والبحث عن السبل التي قد تساهم في الحد من هذه الظاهرة، هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي منها، هو حماية طلاب الثانوية من هذه الظاهرة عن طريق التوعية وفهم الأولياء لهاته

[1] خالد، بن حمزة الخطابي. "العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة". رسالة ماجستير. جامعة أم القرى، السعودية، 2018، ص 24-25.

[2] عبد العزيز، بن مطير العنزي. "العوامل المؤدية لسلوكيات العنف الطلابي في المدرسة الثانوية". المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 5، 19(يناير 2021).

المرحلة الدراسية الحساسة ومرافقتهم طيلة هذه المرحلة، حيث استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي الذي يعتمد على الوصف والتحليل الإحصائي والتفسير، فاختار عينة قصدية مكونة من ثلاث حالات لهم سجل موثق لحالات العنف صدرت منهم في الثانوية، وتم جمع البيانات باستخدام أداة المقابلة، فتوصل إلى أن هناك علاقة بين الغضب والعنف الذي مارسه الطلاب الثلاثة، وأن هذا العنف قد يرجع إلى صراعات داخلية ومشاكل نفسية وانفعالية والشعور بالابتعاد عن دائرة الانتماء، أيضا هناك المستوى السوسيو-اقتصادي للأسرة، الذي يشعر الطالب بالنقص والحرمان بين أقرانه، وهذا ما يجعله يشعر بالغضب والكراهية، ليولد في الأخير سلوك عنيف اتجاه زملائه أو العاملين بهذه المؤسسة (أساتذته...الخ).

- **دراسة خالد بن حميد الخطابي بعنوان " العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة"[1]:**

سعت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية (القلق، تقدير الذات، المستوى الاجتماعي والثقافي)، لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة سنة 1429هـ/1430 الموافق ل2018، المقدر عددهم ب(353) طالباً تم اختيارهم عشوائيا من طلاب المرحلة الثانوية من ذوو السلوك العنيف والمعتدلين، تم سحب هذه العينة من مجتمع دراسة متكون من (20713) طالب، تم استخدام أربعة مقاييس لجمع البيانات، وتتمثل هذه المقاييس في مقياس العنف، ومقياس القلق، ومقياس تقدير الذات، واستمارة لتقدير الوضع الاجتماعي والثقافي، اتبعت الدراسة المنهج

[1] خالد، بن حمزة الخطابي. "العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة". رسالة ماجستير. جامعة أم القرى، السعودية، 2018.

الوصفي لوصف الظاهرة ودراستها كما هي في الواقع وصفاً دقيقاً، وتفسير وتحليل نتائجها الميدانية. حيث توصلت الدراسة إلى:

أ. ظهور محددات مرتبة تنازليا يمكن أن يرتكز عليها سلوك العنف من وجهة نظر طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، وهي مظاهر العنف غير المباشر.

ب. توجد علاقة دالة إحصائياً بين محددات العنف وأبعاده وكلاً من القلق وتقدير الذات لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة.

ج. توجد فروقاً دالة إحصائياً بين ذوي العنف المرتفع والمنخفض ولصالح المرتفع في المستوى الثقافي.

د. توجد فروقاً دالة إحصائيا بين مجموعة ذوي العنف المرتفع والمنخفض لصالح ذوي العنف المرتفع في محددات العنف وأبعاده ومستوى القلق وتقدير الذات.

هـ. لا توجد علاقة ارتباطية بين محددات العنف وأبعاده وكلاً من المستوى الاجتماعي، والمستوى الثقافي، والمستوى الاجتماعي الثقافي العام عند طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة.

و. عدم وجود فروق في متوسطات متغيرات الدراسة تبعاً لمتغير الجنسية عدا متغير المستوى الثقافي لصالح السعوديين.

- **دراسة كمال الحوامدة بعنوان " العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها"[1]:**

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها وإلقاء الضوء عليها من خلال التعرف على مدى انتشار العنف بين طلبة الجامعات. ومعرفة الأشكال المختلفة للعنف الذي يمارس بين الطلبة والدوافع الكامنة وراءه، وبالتالي اقتراح وسائل تؤدي إلى التخفيف من ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية ومعالجتها. ولتحقيق هذه الدراسة استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة وكانا الاستبيان والمقابلة أداتين رئيسيتين لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فاقتصرت الدراسة على طلبة الجامعات الأردنية من درجة بكالوريا للسنوات الأربع، كما قدر مجتمع الدراسة ب (60000) طالباً وطالبة ينتمون إلى ست جامعات أردنية رسمية وخاصة وهي: الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة وجامعة الزرقاء الأهلية وجامعة الإسراء الأهلية وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة إربد الأهلية. حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية طبقية من طلبة الجامعات تمثل (9.2%) من مجتمع الدراسة، للتوصل الدراسة في الأخير إلى النتائج المتمثلة في وجود انتشار مطرد وبفعل عوامل اجتماعية، واقتصادية، وثقافية وسياسية، وإعلامية، مختلفة ومتراكمة، ووجود بعض القوى المسيطرة في الجامعات، وعدم شعور الطلبة بالحرية في القيام بتأدية نشاطاتهم الطلابية، وشعورهم بأن عمداء شؤون الطلبة يشكلون مصدر إعاقة وضرر للعمل في غياب الشفافية، ومحاولة تقليص مهام مجالس الطلبة والاتحادات الطلابية وغياب المختصين عن استقبال هموم الطلبة، ووجود الاستثناءات في القبول مع تدني معدلات القبول في الجامعات، وارتفاع نسبة الغش في الامتحانات، ووقت فراغ كبير، والكبت الزائد، كل ذلك انعكس على سلوكيات الطلبة

[1] كمال، الحوامدة. "العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها". مجلة العلوم الإنسانية، 12(نوفمبر، 2007).

وانسجامهم مع الحياة الجامعية مما أدى إلى ظهور العنف الطلابي، والذي أصبح ينتشر ويتفشى بين طلبة الجامعات.

- **دراسة تهاني محمد عثمان منيب عزة محمد سليمان بعنوان "العنف لدى الشباب الجامعي"[1]:**

سعت الدراسة إلى التعرف على طبيعة سلوك العنف لدى الشباب الجامعي، وكذا التعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية التي تمكن وراءه، والتحقق من وجود علاقة بين العنف بأبعاده المختلفة ومتغيرات أخرى كالمستولى الاجتماعي والاقتصادي. وقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي، واستعان بالاستمارة كأداة لجمع البيانات، أما العينة فقدرت ب 300 طالب. 105 منهم ذكور و195 إناث وتتراوح أعمارهم بين 19 و23 سنة.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- من أبرز العوامل والدوافع لارتكاب الشاب الجامعي العنف هي دوافع اجتماعية والأسرية والإعلامية والتربوية والجامعية.
- وجود علاقة ترابطية بين العنف والمستوى الثقافي للأسرة والمتمثلة في توفر مستوى الثقافة والرفاهية الإعلامية من أجهزة السمعية والبصرية.

اجتناب الشباب الجامعي لتراكم التوتر النفسي وتفاقم الحقد الذي يهدد بالانفجار، فيوجه هذا التوتر ويقضي على خطر الغليان الداخلي بتصريف الحقد في أعمال وأشكال العنف المختلفة.

[1] تهاني، محمد عثمان منيب وعزة محمد سليمان. العنف لدى الشباب الجامعي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007.

2. الدراسات الجزائرية:

- **دراسة حاج الله مصطفى بعنوان " العنف الطلابي في الجامعات الجزائرية"[1]:**

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتفسير هذه الظاهرة داخل الجامعات الجزائرية سوسيولوجياً، والتعرف على أشكال وأنماط العنف السائدة في الجامعات الجزائرية، وكذا السعي لمعرفة طبيعة العوامل التي تتسبب في نشوء العنف بين الطلاب الجامعيين، وأيضا القيام بمحاولة الوصول إلى نتائج عملية يمكن أن تساهم في معالجة ظاهرة العنف في الأوساط الجامعية. والمساهمة في إثراء الرصيد المعرفي حول الظاهرة وفتح آفاق جديدة لبحوث مستقبلية حول الموضوع، حتى يستطيع تقديم اقتراحات وتوصيات للجهات المعنية للعمل على القضاء على ظاهرة العنف الطلابي نهائيا أو التخفيف منه قدر المستطاع. ولتحقيق هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولاختيار العينة اتبع طريقتين علميتين المتمثلة في العينة القصدية وهي نفسها التي قامت بممارسة العنف ضد طلبة وضد إدارة الجامعة أو حتى أساتذة الجامعة، وكذا عينة كرة الثلج فيبحث عن طلاب قاموا بسلوك عنيف داخل الجامعة وعن طريقهم استطاع الباحث الوصول إلى طلاب آخرين...الخ، فبلغ حجم العينة 162 طالب موزعين بالتساوي 54 طالب في كل من جامعة الجزائر (02) وجامعة البليدة (02) وجامعة المدية. ولجمع البيانات التي تحقق أهداف الدراسة استخدم الاستمارة بالمقابلة. حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

[1] مصطفى، حاج الله. "العنف الطلابي في الجامعات الجزائرية". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر02. 2015.

- يرجع أسباب انتشار العنف بالجامعات إلى غياب النشاطات الترفيهية والتثقيفية وإلى الصراع القائم بين التنظيمات الطلابية.
- يرجع سبب انتشار السلوكيات العنيفة داخل الجامعة إلى أسباب بيداغوجية أهمها الوساطة والمحسوبية في تعامل الإدارة مع الطلبة وتعسفها، وعدم الجدية في دراسة الطعون.
- العلاقة غير المستقرة بين الطالب والأستاذ من أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه الطالب، وهذا بسبب المعاملة السيئة لبعض الأساتذة من خلال التوبيخ أمام الزملاء، التهديد والوعيد، ما يدفع بالطالب إلى اللجوء إلى العنف والتحريض، وترك الحصة، خاصة لدى شعوره بالتمييز بين الطلبة.
- وجود قناعة لدى الطلبة بأن التنظيمات الطلابية لا تقوم بدورها، حيث ينحصر دورها في التوسط بين الطلبة والأساتذة وقضاء المصالح الشخصية.
- بالنسبة لطبيعة الانخراط في المنظمات الطلابية، فقد أقر معظم الطلبة بأن طبيعة نشاطهم تطوعي وغير نظامي.
- ترجع أسباب وجود صراعات بين المنظمات الطلابية إلى الصراعات السياسية بينها والصراع من أجل المصالح الشخصية لأعضائها.

- **دراسة سعاد حمداني وريم بوزيد بعنوان "العوامل الاجتماعية المؤدية لعنف التلميذ ضد الأستاذ لدى تلاميذ مرحلة المتوسطة"[1]:**

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن عوامل العنف المدرسي بولاية الوادي سنة 2017، وعلى وجه الخصوص العوامل الاجتماعية المتعلقة بالتلميذ العنيف، حيث انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي

[1] سعاد، حمداني وريم بوزيد. "العوامل الاجتماعية المؤدية لعنف التلميذ ضد الأستاذ لدى المرحلة المتوسطة". مذكرة ماستر. جامعة الوادي، الجزائر، 2017.

المتمثل في هل العوامل الاجتماعية علاقة بعنف التلميذ ضد أستاذه، وللإجابة عن هذا التساؤلات اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراستها، تم استخدام الاستبيان كأداة لتحقيق أهداف هذه الدراسة وجمع البيانات، ثم توزيعها على عينة قصدية من ولاية الوادي من مجتمع الدراسة الذي يتكون من (100) أستاذ وأستاذة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه توجد علاقة العوامل الاجتماعية وعنف التلميذ ضد الأستاذ، وكذلك توجد علاقة بين العوامل الأسرية وعنف التلاميذ ضد الأستاذ فالمشاكل الأسرية تسهم بشكل كبير في حدوث العنف، وأيضا أكدت الدراسة على أنه هنالك علاقة بين العوامل المدرسية بعنف التلميذ ضد الأستاذ لأن هذا الأخير لا يتفهم مشاكلهم، كما نفت وجود علاقة بين العوامل الاقتصادية بعنف التلميذ ضد الأستاذ.

- **دراسة عمر حمداوي ومليكة جابري بعنوان "المظاهر السوسيوثقافية للعنف الطلابي في الوسط الجامعي"[1]:**

سعت هذه الدراسة إلى التعرف أو الكشف عن الأبعاد الرئيسية للعنف الطلابي وعلاقتها بالنسق السوسيوثقافي الذي يحمله طلبة الجامعة، والتعرف على الكليات الجامعية التي تحصل بها أكثر من غيرها أعمال العنف بأشكالها المختلفة. والتعرف على العلاقة التي تربط الأسباب الاجتماعية والثقافية لظاهرة العنف الطلابي بعدد من المتغيرات كالاختلاف الفكري والاختلاف العشائري والاختلاف في المستوى في المستوى الاجتماعي والمستوى الثقافي وغيرها من المتغيرات، والتعرف على الآثار التي تنجم عن ملاحظة

[1] عمر، حمداوي مليكة جابر. "المظاهر السوسيوثقافية للعنف الطلابي في الوسط الجامعي". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12، 03(2020).

ظاهرة العنف المنتج من طرف الطلبة والتعرف على الآثار التي تنجم عن تقليد ظاهرة العنف المنتج من طرف المجتمع.

حيث كانت أسئلة الدراسة كالتالي:

- كيف تساهم الملاحظة على المشاركة في أفعال العنف الطلابي تعزى إلى مجتمع كنسق عام؟
- كيف يساهم التقليد على المشاركة في أفعال العنف الطلابي تعزى إلى الطالب كفاعل؟

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات قام الباحثان باختيار عينة قصدية تقدر ب (70) طالب وطالبة في مرحلة الماستر الذين يدرسون في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة. وقد استخدما لذلك المنهج الوصفي، ولجمع البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف الدراسة استخدما الملاحظة والمقابلة.

حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعدد العوامل الاجتماعية والثقافية التي تساعد الطالب على المشاركة في أفعال العنف الطلابي، وأنها تعود إلى الأسباب العاطفية وتتجسد في أفعال العنف المادي بشكل قليل وأكثرها تتجلى في العنف المعنوي.
- المفاهيم والأخلاقيات والقيم العشائرية تمارس بين الطلبة في الجامعات بشكل سلبي تنافي أخلاقيات الأعراش الجزائرية التي يرتبط أبناؤها بعلاقات الأرض والدم والمصاهرة والأخوة.
- إن العنف يترك آثارا سلبية على العائلات التي تنتمي إليها الطلبة كونه فعل مقلد ولا يمت بصلة إلى هذه العائلات، وهذا يعني أن الخلافات والمشاجرات الطلابية التي تنحصر آثارها داخل الوسط الجامعي فحسب، بل قد تمتد لتطال الأقارب والأهل الذين ينتمي لهم الطلبة، وهناك من يرى أن

غياب المنظمات الطلابية هو المتسبب في حدوث العنف في الوسط الجامعي خاصة فيما يتعلق بالخسائر المادية لأنها مخولة بحفظ الأمن والاستقرار داخل الجامعة بمساندة عناصر الأمن الجامعي.

- تترك ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الجزائرية آثاراً سلبية على نظرة المجتمع المحلي للتعليم الجامعي، فاستمرار العنف الطلابي قد يغير التقييم الاجتماعي والإنساني للجامعات من أنها منارات علم ومعرفة، تضم بين جدرانها بناة الوطن وصناع مستقبله، إلى ما يتناقض مع هذه القيم والمفاهيم، مما يشوه سمعة الجامعات الجزائرية.
- العوامل المساعدة على امتلاك الطالب الاستعداد والقدرات الكافية للحد من المشاركة في أفعال العنف الطلابي ترجع إلى افتقار الطلبة لأساليب التعبير عن الرأي، وعدم تفعيل دور التمثيلات الطلابية في توعية المجتمع الطلابي وتبليغ انشغالاتهم لذوي الاختصاص من أجل مناقشتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، والعمل على إنتاج التفاعل الإيجابي مع الأساتذة لمعالجة مشكلة تدني التحصيل الدراسي للطالب الذي يعتبر من أسباب العنف الطلابي.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة وجدنا أنها تتوافق نوعا ما مع دراستنا الحالية بحيث يمكن اعتبار دراستنا تكميلية لما جاء به السابقون نظرا لندرة الدراسات حول موضوع العنف الطلابي ضد الأستاذ الجامعي، ويمكن الاعتبار أن لها أهداف مشتركة من ناحية البحث عن عوامل الدافعة لممارسة العنف الطلابي من حيث تناولها للعنف في الجامعات والثانويات والأسباب الكامنة وراءه.

تتوافق كل الدراسات السابقة مع دراستنا من حيث المنهج حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وقد أفادتنا الدراسات السابقة في تحديد متغيرات دراستنا ونوع العينة وكذا معرفة الجوانب غير المدروسة لمحاولة البحث فيه

الفصل الثالث:

الفشل الدراسي وعلاقته

بالعنف الطلابي

خطة الفصل

تمهيد

المبحث الأول: آليات الضبط الاجتماعي

المطلب الأول: مفهوم الضبط الاجتماعي

المطلب الثاني: آليات الضبط الاجتماعي

المطلب الثالث: دور آليات الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي

خلاصة الفصل

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى آليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحد منها، بدءاً بمفهوم الضبط الاجتماعي ثم ننتقل مع بعض إلى مختلف آليات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير رسمية، وفي الأخير نبرز دور هذه الآليات في الحد من السلوك الإجرامي.

المبحث الأول: الفشل الدراسي

المطلب الأول: مفهوم الفشل الدراسي

يرتبط مفهوم الفشل الدراسي بمفاهيم مختلفة فالفشل مرتبط بالتخلف، التسرب، الكسل...الخ، ويعرفه البعض: بأنه عدم نجاح الطفل"، وهناك من يرى " بأن الفشل الدراسي هو ألا يحصل التلميذ على المعلومات والمعارف التي تتوقع المدرسة منه الحصول عليها"[1].

ويعرف معجم علوم التربية الفشل الدراسي من جوانب متعددة، وقد أطلق عليه مسميات وتعاريف عديدة منها:

-**التخلف الدراسي:** هو صفة لدى التلاميذ الذين يكون مستوى تحصيلهم الدراسي أقل من أقارنهم أو أقل من مستوى ذكائهم.

-**التعثر الدراسي:** هو فارق سالب بين الأهداف المتوخاة من الفعل التربوي والنتائج المحققة فعليا، ويتجلى ذلك في المجال العقلي المعرفي أو الوجداني الحسي الحركي، وترجع أسبابه إلى المعطيات المتفاعلة والمتفرقة مثل مواصفات التلميذ، عوامل المحيط، ويتطلب هذا الفارق إجراءات تصحيحية لتقليصه بأساليب قد تكون بيداغوجية أو غير بيداغوجية وبهذا فإن التعثر الدراسي هو ذلك الفارق الملاحظ بواسطة أدوات القياس بين أهداف التعليم وبين النتائج الفعلية التي توصل إليها التلميذ[2].

---

[1] محمد، قوراح ومحمد سليم خميس. "العوامل المؤدية إلى الفشل الدراسي في الوسط الجامعي". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 46(2017): ص3.

[2] نفس المرجع، ص3.

هو ظاهرة تربوية تحدث داخل المؤسسات التعليمية ومدرسة إكماليه، ثانوية، جامعية، ويمثل الفشل الدراسي الأدنى التي يتحصل عليها الطالب في الامتحان أو نهاية السنة الدراسية.

عدم قدرة الطالب على إتمام الساعات المقررة له، من خلال الفصول الدراسية المحدد له من جهة، أو تدني مستوى تحصيل الطالب، وبالتالي تعرضه للحصول على إنذار أو طرد، أو التحويل من كلية لأخرى أو من قسم لأخر [1].

المطلب الثاني: أسباب الفشل الدراسي [2]:

هناك أسباب متعددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل الدراسي وهي:

1. أسباب نفسية وجسمية:

هنالك عدة أسباب منها ما يتعلق بشخصية الطالب كسوء الحالة الصحية وصعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية والغياب المستمر ، وانخفاض مستوى الطموح للطالب وعدم قدرته على التكيف داخل المدرسة، ومن أسباب الرسوب بالعوامل الشخصية، كعدم الثقة بالنفس، وعدم تقبل الدارسة والرغبة في العمل أكثر من الدارسة، كما أن هناك أسباب الفشل المتعلقة بالطالب في صعوبة فهم بعض المواد الدراسية، والمرض المفاجئ أثناء الامتحانات، وكثرة الدارسة، الإعاقة الجسمية وسوء الأحوال الصحية والحرمان العاطفي.

2. أسباب أسرية:

يشار إلى أن هناك عدة أسباب أسرية ولعل في مقدمتها عدم شعور الآباء بالمسؤولية التربوية على مستقبل أبنائهم، وتفكك الأسرة، والمشاجرة بين الأخوة، وضعف المستوى الثقافي، الخلافات بين الأبوين،

---

[1] عادل، بن تركي صالح السلمي، مرجع سابق، ص33.

[2] محمد، قوراح ومحمد سليم خميس، ص14 ص15.

والقسوة أو التسامح مع الأبناء وعدم وجود الرقابة الأسرية، أو وفاة أحد الوالدين، وانشغال الوالدين بالأعمال الخاصة، ومن بين الأسباب الفشل أيضا اليتم وفقدان أحد الوالدين.

3. أسباب اجتماعية:

وفي مقدمتها الزواج المبكر للطالبات، ونوعية الأصدقاء ومضيعة الوقت، واعتماد الهزل أكثر من الجد، أو الاتجاهات غير السوية لبعض الأصدقاء أي رفاق السوء، وسوء معاملة الوالدين وغيرها من الأسباب الأخرى.

4. أسباب مدرسية:

هناك عدة أسباب دراسية، أهمها كثرة المقررات الدراسية، وعدم استخدام التقنيات، وكثرة أعداد الطلبة في الصف الواحد، وعدم مراعاة الفروق الفردية التربوية، ونقص في المدرسين، وضعف العقاب للطلبة المشاغبين، ونقص التوجيه والإرشاد في المدرسة، ثم إن المناهج أعلى من مستوى الطالب، كصعوبة الامتحانات، وتعدد المناهج وعامل آخر يتعلق بالامتحانات، ومن أسباب الفشل أيضا تأخر استلام الكتب المدرسية، أو استخدام العقاب وكذلك صعوبة أسئلة الامتحان، وكثرة الواجبات المدرسية، أما أسباب المنهج فمنها صعوبة بعض المواد الدراسية، وطول المنهج، وضعف طريقة التدريس ونقص الحجم الساعي وسوء التحضير وعدمه من قبل بعض الأساتذة وتغيبهم عن التدريس بالإضافة إلى طبيعة الأسئلة في الامتحانات.

5. أسباب اقتصادية:

هناك عدة أسباب منها ضآلة المردود الاقتصادي اشتغال الأسر بمتطلبات أخرى، كما ارتبطت أسباب الفشل الدراسي بالعوامل الشخصية، كعدم الثقة بالنفس، وعدم تقبل الدراسة والرغبة في العمل، وحددت أسباب الفشل المتعلقة بالطالب بضعف الحالة الاقتصادية لأسرته.

المطلب الثالث: آثار الفشل الدراسي

للفشل الدراسي آثار ونتائج منها[1]:

1. الاكتئاب:

الاكتاب عند الطفل ليس كالاكتئاب لدى الراشد، حيث يظهر أساساً في شكل عجز عن إثباته لوجوده في المحيط الأسري، وأيضاً عدم قدرته على مواجهة متطلبات الحياة الاجتماعية والمدرسية أو عدم تحمل الفشل الناتج عن المنافسة غير ممكنة مع الآخرين. وهذا ما يجعله يعاني الشعور بالذنب، كما يولد لديه الانطباع بالشك الوجودي بعدم قدرته على أداء النشاطات المدرسية، فيوصف الطفل بأنه سلبي، متوتر يتصرف بطريقة سيئة أمام المتغيرات التي يعيشها والإحباطات التي يصادفها في حياته من اضطرابات النوم، آلام الرأس...الخ ويرجع ذلك إلى عدم الانتباه، اضطرابات الذاكرة وعدم القدرة على مواجهة وضعية منافسة.

2. اضطرابات السلوك:

لقد أثبتت دراسات حديثة أجراها علماء الاجتماع المدرسي أن هناك رابط وثيق بين الفشل المدرسي والاضطرابات السلوكية لدى التلميذ أو الطالب، وعدم أداء التلميذ للأعمال المدرسية، السلوكيات العدوانية والجنوح الذين يسعون من خلالها إلى لفت الانتباه، أما عند الطفل فالسلوك الأكثر ملاحظة فهو عدم الاستقرار والثبات. وفي المراهقة تتميز اضطرابات السلوك بالسرقة، الكذب الهروب والتهديم.

---

[1] فيروز، جردير. "التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه ظاهرة الفشل المدرسي في التعليم الثانوي". رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة. 2011، ص ص 78-79.

3. تقدير الذات:

يعتبر تقدير الذات مؤشرًا على الصحة النفسية الجيدة للفرد، حيث تعتبر الحاجة إلى تقدير الذات عنصرًا أساسيًا في حياته وتتطور هذه الحاجة منذ الطفولة عن طريق التعلم مع الوالدين، الأستاذ والأصدقاء.

فتعريف تقدير الذات يتركز على مفهوم التقييم الذاتي "**auto-évaluation**"، فالفرد تعتبر نتائج الفرد، قدراته ونجاحاته كمعايير وقيم شخصية لتقدير ذاته. لذلك فالفشل المدرسي يخفض من تقدير التلميذ لذاته حيث أن الأفراد الذين يظهرون صورة سلبية للذات يتحصلون على نتائج مدرسية ضعيفة بالنسبة لقدراتهم الفكرية.

4. الإجهاد أو الحصر:

ويتمثل غالباً في مجموعة من الاضطرابات المختلفة الخاصة –النفس جسدية–كألام البطن، آلام الرأس، العادات الحركية، التأتأة، التعب مما يؤدي إلى غياب التلميذ عن المدرسة والامتحانات وأحياناً عدم التواصل مع الآخرين. ومشاكل أخرى، وذلك قد يكون نتيجة لأسباب متنوعة كالمرض والاضطرابات العائلية وغيرها من الأمور وسرعان ما يزول هذا الفشل مع زوال السبب والدافع.

المبحث الثاني: العنف الطلابي

المطلب الأول: تعريف العنف

لغة: يعرف معجم لسان العرب العنف بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، عنف به وعليه، يعنف عنفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في مالا يعطي عن العنف[1].

[1]ابن، منظور. لسان العرب. د ط: دار المعارف ،11ص19 ص 3132.

اصطلاحا: يقصد به الاستعمال غير القانوني لوسائل القهر المادي أو البدني، ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو اجتماعية[1].

وعرفه محمد عاطف غيث أنه " تعبير صارم عن القوة التي تمارس على الفرد أو جماعة من الأفراد، ويعبر العنف عن قوة الظاهرة حيث تتخذ أسلوبا فيزيقيا الضرب، الحبس أو الإعدام، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي ويعتمد على مشروعية اعتراف المجتمع به"[2].

عرفته منظمة الصحة العالمية أنه: " الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها، من قبل الشخص ضد نفسه أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية، أو سوء النماء أو الحرمان ".

أما سيكولوجيا فيعرفه "أدلر" أنه استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف[3].

المطلب الثاني: أنواع العنف

تعدد المداخل التي يمكن من خلالها النظر إلى أنواع وأشكال العنف ويمكن إيجازها بالآتي يقسم العنف إلى عدة أقسام:

العنف الذرائعي: يحدث الاعتداء فيه لغرض تحقيق هدف ذاتي دون إلحاق الأذى بالضحية ومن الأمثلة على هذا النوع، العنف الذي يجري لغرض السرقة أو لغرض السيطرة على الأخرين أو فرض الإرادة عليهم.

---

[1] محمد، جواد رضا. "ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة تفسير سيكولوجي في علم الفكر. "مجلة دورية تصدرها وزارة الإعلام الكويتي، 5، 5، (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1974): ص147.

[2] خالد، زعاف. "التماسك الاجتماعي وتأثيرها على العنف في الملاعب". المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، (2015)، ص3.

[3] الزين، عباس عمارة. مدخل إلى الطب النفسي. بيروت: دار الثقافة ،1986، ص194.

العنف العدواني: الغرض منه هو إيذاء الضحية أو قتلها ووجود رغبة جامحة في إيذائهم، والعنف الذي تمارسه السلطة الدكتاتورية تجاه المعارضين هو عنف عدائي يهدف فيه الحاكم أو الجلاد إلى ايذاء الضحية وإطالة معاناتها ومراقبتها عن كثب والتلذذ بتدميرها، وهو عنف يهدف إلى تحطيم الفرد نفسيًا وجسديًا.

وهنالك تصنيف آخر للعنف:

العنف المادي: وهو إلحاق الضرر بالآخرين تحت هذا العنوان كل من الضرب والصفع والحرق والقتل والاغتصاب.

العنف المعنوي: وهو إلحاق الضرر بالآخرين من الناحية السيكولوجية في الشعور الذاتي بالأمن والطمأنينة والتوازن وهذا الصنف من العنف قد يكون مرحلة نحو ممارسة العنف المادي، ويعرف بأنه استعمال شتى أنواع الضغوط النفسية على الإنسان للسيطرة على أفكاره وتصرفاته الاجتماعية ومبادئه الإنسانية والحد من حرية تفكيره[1].

العنف الرمزي: يعني إلحاق الأذى النفسي بطرف ما من خلال الإخلال بأمنه أو طمأنينته أو الحط من كرامته مما يؤثر على شخصيته من النواحي السلوكية والعقلية والوجدانية والنفسية والجسدية[2].

وهو أخطر أنواع العنف والذي يتمثل في عملية الاحتقار أو التجاهل.

---

[1] إسماعيل، باقي محمد الأسدي. "العنف أسبابه وأنواعه وأدواره وسبل المعالجة". مجلة البحوث التربوية والنفسية ،11: ص20.

[2] مصطفى، عليان ربحي. العنف الجامعي وجهات نظر. ط1. دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص40.

المطلب الثالث: العنف الطلابي

يمكن تعريف العنف الطلابي بأنه يشير إلى الاستخدام المتعمد والفعلي للقوة الجسمانية من جانب طالب أو أكثر للتهديد الفعلي لطالب أو مجموعة طلاب أو المجتمع ينتج عنه جرح أو موت أو أذى جسمي أو نفسي أو إحباط[1].

العنف الطلابي هو مفهوم مركب يتضمن سلوكاً إجراميا وعدوانياً في المدرسة، موجه نحو الأشخاص والممتلكات مما يعوق التنمية وعملية التعلم، ويشكل ضرراً على المناخ المدرسي.

والمقصود بالعنف في المدارس ما يجري في بعضها من ممارسات سلوكية يكون أبطالها الطلاب والطالبات والمعلمون والمعلمات شرارتها الغضب ووقودها تزايد الانفعال ونتيجتها استخدام اللطم والركل والضرب بالكلمات والآلات الحادة والعصي وأحياناً بالسلاح وبالتالي فإنها تشكل خطراً على حياة هذه الفئة من الناس وتعتبر ظاهرة وليست مشكلة يتأذى منها الشعور الجمعي ولكن مع الأيام تتطور المسألة وربما تصبح في إطار المشكلات المستعصية الحل[2].

المطلب الرابع: العوامل المؤدية للعنف في الجامعات

أولا: العوامل النفسية:

وهذه أسباب ذات أصل ومنشأ نفسي تتعلق بالنمو النفسي المضطرب في الطفولة، وعدم إشباع الحاجات الضرورية للفرد، واضطراب العلاقات الشخصية والاجتماعية. وقد تظهر بعض الاضطرابات السلوكية في

[1] علي، السيد الخشيبي وصفية حمدي. "ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات المصرية رؤية واقعية". مجلة دراسات في التعليم الجامعي،34(2016): ص 516.

[2] داليا، طه محمود يوسف. "التطرف الإداري لدى مديري المدارس الثانوية العامة وعلاقته بالعنف الطلابي من وجهة نظر المعلمين بمحافظة المينا". المجلة العلمية لكلية التربية، 9، 35(سبتمبر، 2019): ص 208.

الشخصية بشكل أساسي عن تحمل المسؤولية، ومن بين العوامل النفسية الهامة حرمان الطفل من حنان الأم في مرحلة الطفولة المبكرة حيث أشارت الدراسات إلى أن النشأة بعيدا عن الجو الأسري يساعد على نشوء الاضطرابات السلوكية، وإحداث خلل البيئة النفسية فعدم القدرة على مواجهة الظروف الطارئة، والنظر إلى البيئة النفسية على اعتبار أنها أحد العوامل المهيئة لممارسة العنف وهذا يعني بأن هناك إمكانية في تغيير البيئة النفسية الضعيفة بعد توجيهها لتصبح أكثر قوة وتعديلها نحو الأفضل.

ويظهر العنف عند الإنسان عندما لا يستطيع ضبط نفسه عندما يتعرض لبعض المتغيرات أو لا يستطيع التكيف مع المعطيات الحياتية الجديدة كالتي يعيشها الطلاب في الجامعات وخاصة في السنوات الأولى التي يلتحق فيها الطالب بهذه الأخيرة فهي بالنسبة له حياة جديدة يتلقى فيها معطيات تختلف عما كان يعرفه ويعيشه سابقا. فالنفس الإنسانية وتكويناتها المختلفة تتأثر بمجموعة من الدوافع والغرائز والانفعالات التي قد تدفع الفرد إلى ممارسة العنف باعتباره متنفسا له للخروج من دائرة الاضطرابات والتوتر والضيق[1].

ثانيا: العوامل الاجتماعية:

يمكننا الإشارة إلى العوامل الاجتماعية بأنها مجموع ما يحيط بالطالب من الظروف والعوامل التي يمكن أن تساهم في إحداث تغيرات التي تطرأ على سلوكه سواء كانت هذه التغيرات سوية تتفق مع السلوك الاجتماعي العام أو غير ذلك بحيث يصبح فيما بعد مجرمة أو منحرفة عن النسق الاجتماعي السوي. كما

[1] سامي، مقلاتي. "تفسير ظاهرة العنف في الجامعات الجزائرية من طرف هيئة التدريس". أطروحة دكتوراه. جامعة أم البواقي. الجزائر، ص116-117.

يعتبر البعض أن للعوامل الاجتماعية دور كبير في الانحراف وانتشار الجريمة، وكذلك الاغتراب يلعب دورا في الانحراف وتفشي الجريمة[1].

ثالثا: العوامل الأكاديمية[2]:

تتعدد وتنقسم العوامل الأكاديمية إلى:

أ. عوامل متعلقة بالتدريس:

وتتمثل في:

- نشوء أزمة كبيرة ناتجة عن مقاومة الطلبة للبرامج الدراسية في ظل تجاهل ولامبالاة من المسؤولين في تطوير البرامج.
- انعدام آفاق مستقبلية تحفز المتعلم وتشحذ همته وتحصيله وتزيد من دافعية التحصيل لديه مثل البطالة وعدم توفر فرص العمل عند الانتهاء من الدراسة والتكوين.
- ضعف عملية الإرشاد الأكاديمي والنفسي وغياب الدور التوجيهي والتربوي من قبل أعضاء التدريس للطلبة للحد من الشغب وعدم توفر خلية تختص بهذه المهام في أكثر من جامعة جزائرية.
- تركيز أساليب التدريس على الحفظ والتلقين دون تكليف الطلبة بالأنشطة المختلفة التي تملأ أوقات الفراغ مثل النشاطات البحثية والرياضية والموسيقية.

---

[1] سامي، مقلاتي. نفس المرجع، ص 122.

[2] نفس المرجع، ص ص124-125.

- غياب الرسالة الجامعية والقيم الأخلاقية والأدبية لمهنة التدريس في كثير من الأحيان بحيث تحولت العلاقة التي كانت على الدوام من أهم مميزات العملية التعليمية إلى علاقة مفرغة من القيمة والمضمون والهدف ومن ثم هناك هوة كبيرة في العلاقة المتبادلة بين بعض المدرسين والطلبة.
- عدم تطبيق معايير الحضور والغياب على الطلبة من قبل بعض المدرسين بشكل عادل وفاعل.
- عدم تكيف المقررات الدراسية مع التقدم العلمي والتكنولوجي مما يؤدي إلى الشعور بعدم اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل ومن ثم قلة الحوافز للتعلم واللامبالاة والإحباط واليأس.

ب. عوامل تتعلق بأعضاء هيئة التدريس:

حيث تتحمل هذه الأخيرة مسؤوليةً هامةً في العنف الطلابي، وذلك أن العنف دليل على إخفاق بعض أعضاء هيئة التدريس في القيام بدورهم التربوي، لأن التزام عضو هيئة التدريس واستقامته ومحافظته على القيم الأكاديمية والاجتماعية هو الذي يقطع الطريق على الانحرافات الطلابية المختلفة بما فيها المشاجرات الجماعية.

ج. عوامل تتعلق بالطلبة:

- غياب حافز التعلم والتنافس بين الطلبة وضعف الوازع الديني.
- تدني تمثل الطلبة لمفاهيم حقوق الإنسان والواجبات والقانون والنظام والانتماء والمواطنة.
- الفراغ بين المحاضرات وعدم انشغالهم بنشاطات تعود عليهم بالنفع والفائدة والتقليل من آثار الفراغ السلبية.
- المظاهر الأخلاقية المنافية للآداب كاللباس والليونة في القول.
- ضعف التحصيل العلمي لدى الطلبة والفشل ونظام التحويل من تخصص لأخر.
- خلفية الطالب وسوابقه العدوانية لها أثر في العنف الجامعي.

- مشاعر الإحباط لدى بعض الطلبة المتولدة من عدم التوافق السليم مع الجامعة بوصفها نظاما بيروقراطيا.
- استغلال الحرم الجامعي للقاءات المخلة بالآداب والحياء بين الطلبة.

د. عوامل تتعلق بالإدارة:

- تهون إدارة الجامعة في الكثير من الأحيان في اتخاذ القرارات الحازمة بحق الطلبة المشاغبين لردعهم.
- تدني كفاية التشريعات والأنظمة الجامعية ومدى تنفيذها.
- غياب نظام الرقابة الأمنية والسماح لمن ليس لهم عمل رسمي بالدخول للجامعة وضعف الأمن الجامعي في مواجهة العنف والحد من السلوك العدواني.
- عدم استجابة الإدارات الجامعية لمطالب الطلبة.
- تدخل الوساطة والمحسوبية عند تطبيق أنظمة وقرارات الجامعة.
- غياب نظام رقابة لمناطق التجمع الطلابي.
- عدم إيقاع عقوبات تتناسب مع مستوى عنف الطلبة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه سابقاً في هذا الفصل نصل في الأخير إلى أن ظاهرة العنف الطلابي كانت ولا زالت في ازدياد مستمر في أغلب الجامعات، عكس ما عرف عنها من قبل، فكانت تنتشر في جامعات الكبرى الأكثر اكتظاظا بالطلبة، يحملون ذهنيات وعادت وتقاليد مختلفة، ولكن المُلفتُ للنظر أنه في الآونة الأخيرة أصبحت هذه الظاهرة صفة تتميز بها الجامعات بدون تمييز، ويغذيها الفشل الدراسي كأحد الأسباب التي تدفع بالطلبة لتعنيف أساتذتهم، فوجب بذل الجهود من أجل محاصرة الظاهرة ومعالجتها من أجل منع تفاقمها وانتشارها مستقبلاً.

الفصل الرابع:

آليات الضبط الاجتماعي

خطة الفصل

تمهيد

المبحث الأول: آليات الضبط الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الضبط الاجتماعي.

المطلب الثاني: آليات الضبط الاجتماعي.

المطلب الثالث: دور آليات الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي.

خلاصة الفصل.

المبحث الأول: آليات الضبط الاجتماعي

المطلب الأول: مفهوم الضبط الاجتماعي

يعرف الضبط الاجتماعي من الناحية الاجتماعية على أنه نسق من الأجهزة التي يتمكن بها المجتمع من حمل أفراده على الامتثال مع معايير مقبولة من السلوك أو هو مجموعة من الآليات أو العمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة في محاولة للوصول إلى الامتثال والمطابقة مع قواعد مجتمع معين أو حكومة أو فئة اجتماعية ما[1].

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه ذلك النمط من الضغط الذي يمارسه المجتمع على جميع أفراده من أجل المحافظة على النظام، ومسايرة القواعد والأحكام المتعارف عليها أو الموضوعية، كما أن الضغط يختلف شدة وضعفا كذلك فإن الإحساس به يختلف بين أفراد المجتمع على الرغم من أنه ثابت الثقل ولعل ذلك يرجع إلى أن الإحساس به يكون نسبيا، أي يرجع حكم الشخص نفسه بالنسبة لنفسه، وحكم الجماعة نفسها بالنسبة لنفسها، أي بالنسبة لحياة أفرادها وتنشئتهم الاجتماعية، وما اعتادوا عليه من قيم ومثل ومعايير شكلت تفكيرهم وأساليب معاملاتهم مع الآخرين[2].

وتستند فكرة الضبط الاجتماعي إلى أن الإنسان لديه من الميول الفطرية الأولية ما يرتبط بإشباع حاجاته الفردية بغض النظر عن توافقها أو عدم توافقها مع المصلحة العامة، ونظم الحياة المختلفة، وأن المصلحة الاجتماعية تتعارض مع المصلحة الفردية وتعلو عليها، ويهدف الضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة إلى

---

[1] فياض، حسام الدين محمود. الضبط الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية-تحليلية. ط1. مكتبة نحو علم اجتماع تنويري. 2018. ص5.

2 ابراهيم، أبو الغاز. علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، د.ت، ص195.

تطبيع الإنسان اجتماعيا وتنمية الميول الغريزية داخله، والتي تساعده في تحقيق التوافق مع ما تفرضه الحياة في المجتمع من التزامات[1].

المطلب الثاني: آليات الضبط الاجتماعي

يحتاج الضبط الاجتماعي من أجل تحقيق أهدافه إلى مجموعة من الآليات والوسائل التي تعمل على تحقيق الضبط والانضباط داخل المجتمع، وتحقيق التوازن بين أفراد الجماعة، وتتنوع هذه الآليات والوسائل بين الرسمية وغير رسمية وهي:

أولا: آليات الضبط الاجتماعي الرسمية

1. **القانون:** أن القانون يسعى عن طريق النظام إلى محاربة الجرائم، وهو علاوة على ذلك قوة لها تأثيرها وفعاليتها في سائر نواحي النشاط الاجتماعي لأنه يتدخل في سائر النظم الحديثة، بل أن هذه النظم من عائلية واقتصادية ودينية سمت نظما لأن القانون أعطاها هذه الصفة، إذ أنه العنصر الأساسي الذي ينظم الحياة المشتركة للأفراد في هذه الهيئات، فمثلا في الحياة الدينية يحدد القانون الدين الرسمي للأمة، وهو الذي يحدد علاقة الدين ورجاله بالشؤون السياسية والاقتصادية وهو الذي يتم بمقتضاه السماح لرجال هذه الهيئات بإقامة أعيادها ومواسمها فأصبح القانون هو المسيطر على غالب النظم الأخرى.

وعليه أضحى القانون يمثل الدعامة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، لأن القواعد القانونية أصبحت في المجتمعات المعاصرة هي الوسيلة التي يمكن للمنظمات الاجتماعية من خلالها القيام بوظائفها ومباشرة نشاطاتها وفعالياتها على نحو يضمن استقرار الجماعة وتلبية مطالب وحاجيات أفرادها

[1] نفس المرجع، ص198.

وهيئاتها، وذلك عن طريق وظيفتها الضابطة، فالقاعدة القانونية ليست مجرد قاعدة ملزمة بل إنها ضرورة تنظيمية لتقوية النظام الاجتماعي في هذه المجتمعات[1].

ثانيا: آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية:

1. **الدين:** يعتبر الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي لما يؤديه من وظائف ترافق حياة الفرد والمجتمع كما أنه يشكل المحور الجوهري والأساسي للنظم الاجتماعية فمن خلاله يستقر المجتمع وبدونه يدخل في حالة فوضى واضطراب.

ولعل من أهم الوظائف الاجتماعية للدين ما يلي:

- يعتبر الدين من أهم النظم الاجتماعية لما يؤديه من ترسيخ الاستقرار في حياة الفرد والمجتمع.
- يضمن الدين تزويد الأفراد والمجتمعات بمنظومة من القيم والمعايير تعتبر كموجهات لسلوكهم وممارستهم.
- يضمن الدين التكامل والتكافل الاجتماعي ويعتبر من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية.
- يعتبر الدين من أهم العوامل الوقائية من الجريمة والانحراف.
- يعتبر الدين من أهم العوامل التي تدفع الفرد إلى الامتثال.

ولعل من خلال هذه الوظائف تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية لما يتميز به من قواعد وقوانين تنظم العلاقات بين الأفراد وبين مجتمعهم ولما يتمتع به من القدرة على توفير الاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية من خلال تعلق الأفراد بخالقهم واستجابتهم لأوامره واجتناب نواهيه[2].

---

[1] عبد السلام، طارق الصادق، مرجع سابق، ص121.

[2] حسام الدين، محمود فياض. الضبط الاجتماعي دراسة سوسيولوجية–تحليلية. ط1. مكتبة نحو علم اجتماع التنويري، 2018، ص14.

2. **العرف:** هو أهم أساليب الضبط الاجتماعي الراسخة في المجتمع لكونه أهم الطرائق والأساليب التي توجدها الحياة الاجتماعية تدريجا، فينمو مع الزمن، ويزداد ثبوتا وتأصلا. ويخضع له جميع أفراد المجتمع، لأنه يستمد قوته من فكر الجماعة وعقائدها، فضلا عن تأصله تأصل رغباتها وظروف الحياة المعيشية، وإلا لما استقر زمنا طويلا في المجتمع. والأعراف غالبا ما تستخدم في حالة الجمع، لأنها طرائق عمل الأشياء، التي تحمل في طياتها عامل الجبر والإلزام، لأنها تحقق رفاهية الجماعة. واستطرادا، فهي تأخذ طابع المحرمات التي تمنع فعل أشياء معينة أو ممارسة معينة.

إن اصطلاح العرف يطلق على تلك العادات، التي يكتنفها الشعور بالصواب أو الخطأ في أساليب السلوك المختلفة. وعرف أي جماعة هو أخلاقياتها غير المصوغة، وغير المقننة كما تبدو في السلوك العملي.

بناء على ذلك، يعني العرف المعتقدات الفكرية السائدة، التي غرست نفسيا لدى أفراد المجتمع. يمارسونه حتى يصبح أمرا مقدسا، على الرغم من انتفاء قيمته، وهو أقوى من العادات والتقاليد على التأثير في سلوك الناس[1].

3. **العادات والتقاليد:** العادات ظاهرة اجتماعية، تشير إلى كل ما يفعله الناس وتعودوا فعله بالتكرار، وهي ضرورة اجتماعية إذ تصدر عن غريزة جماعية، وليس عن حكومة أو سلطة تشريعية وتنفيذية، فهي تلقائية، لأن أعضاء المجتمع الواحد يتعارفون فيما بينهم على ما ينبغي أن يفعلوه، وذلك برضاء جمعيهم. والعادة قد تكون أحادية مثل عادات الإنسان اليومية في المأكل والملبس، وعادات النوم والاستنكار وغيرها. أما العادة الجمعية، فهي التي يتفق عليها أبناء الجماعة، وتنتشر بينهم مثل عادات المصريين في الأعياد

[1] سهيلة بلصوار، مرجع سابق، ص 12.

والمواسم الدينية. أما التقاليد فهي خاصية تتصف بالتوارث من جيل إلى جيل، وتنبع الرغبة في التمسك بها من أنها ميراث من الأسلاف والآباء نافع ومفيد[1].

المطلب الثالث: دور آليات الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي

هناك علاقة متفاعلة بين وسائل الضبط الاجتماعي وظاهرتيّ الجريمة والجنوح. ذلك أن نسب الجرائم ترتفع في المجتمع سواء كان المجتمع ريفيا أو حضريا، بسيطا أو معقدا، إذا لم تتوفر وسائل الضبط الاجتماعي المناسبة، وتنخفض نسب الجرائم في المجتمع إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي موجودة وفاعلة ولها دورها المتميز في ردع الأفراد عن ارتكاب السلوك الجانح والمنحرف. زد على ذلك أن وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية ترد الاعتبار للمجتمع عند تعرضه للجريمة من خلال فرض الجزاء أو العقاب على الأشخاص الجانحين لذا يعزف الأفراد عن ارتكاب الجرائم ضد المجتمع خوفا من تطبيق وسائل الضبط الاجتماعي عليهم بقصد معاقبتهم.

إن ظهور وتكرار أية جريمة في المجتمع كجريمة العنف الطلابي مثلا يمكن إرجاعها إلى عامل ضعف وتساهل وسائل الضبط الاجتماعي وعدم قدرتها على السيطرة على سلوك وعلاقات وتفاعلات الأفراد والجماعات. ومن الجدير بالذكر أن تساهل وهشاشة ومطاطية الوسائل الرسمية وغير الرسمية للضبط الاجتماعي تسبب زيادة المخالفات والجرائم، في حين تقل معدلات المخالفات والجرائم إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي فاعلة وكفؤة وحازمة. من هنا ينبغي على أجهزة الدولة والمجتمع تحويل وسائل الضبط

[1] عبد الرحمان، برقوق وميمونة مناصرية. "الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني". مجلة العلوم الإنسانية، 12 (نوفمبر، 2007): ص129.

الاجتماعي لا سيما الرسمية منها من وسائل مرنة ومتساهلة إلى وسائل جدية وحازمة لكي تقل معدلات الجرائم ويكون سلوك الأفراد سويا وتكون علاقاتهم سليمة ومتزنة[1].

[1]إحسان، محمد حسن، مرجع سابق، ص106-107.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن آليات الضبط الاجتماعي تلعب دورا كبيرا في الحد من السلوك الإجرامي والإنحرافي، فبضعفها وهشاشتها وعدم أداء الوظائف المنوطة بها يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة (العنف الطلابي)، والعكس صحيح، ومن هنا وجب على الجهات المعنية القيام بدراسات أكثر حول آليات الضبط الاجتماعي وخاصة الرسمية منها، وإعادة النظر فيها وتعديلها بما يتلاءم مع آليات الضبط غير الرسمية بهدف التقليل من معدلات جرائم العنف (العنف الطلابي) ومحاولة القضاء عليها.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل.

ومناقشة البيانات

خطة الفصل

تمهيد

المبحث الأول: خصائص أفراد العينة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالفشل الدراسي وتأثيره على العنف الطلابي.

المبحث الثالث: تحليل البيانات المتعلقة بضعف آليات الضبط الاجتماعي القانونية وتأثيرها على العنف الطلابي.

المبحث الرابع: النتائج العامة للدراسة.

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى عرض وتحليل ومناقشة البيانات وكذا الخروج بأهم نتائج هذه الدراسة، من جداول تم بناؤها من أجل تبان علاقة المتغيرات ببعضها البعض، ففي المبحث الأول جداول عن خصائص العينة، أما في المبحث الثاني فهو متعلق بالكشف عن العلاقة التي تربط كل من الفشل الدراسي بالعنف الطلابي ضد الأستاذ، يليه بعد ذلك المبحث المتعلق بتحليل بيانات المتعلقة بآليات الضبط الاجتماعي القانونية وتأثيرها على العنف الطلابي، أما المبحث الرابع والأخير فيجمع النتائج العامة التي توصلت إليها دراستنا.

المبحث الأول: خصائص أفراد العينة

البيانات الشخصية:

جدول رقم (01) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	25	30.9
أنثى	56	69.1
المجموع	81	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 01 الممثل لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس أن غالبية أفراد العينة من الإناث بنسبة 69.1%، مقابل الذكور بنسبة 30.9 %.

جدول رقم (02) يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة (%)
[30إلى 40[	44	54.3
[من41إلى 50[	27	33.3
[50 فما فوق [	10	12.3
المجموع	**44**	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 02 الممثل لتوزيع أفراد العينة حسب السن أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية [30إلى 40[بنسبة 54.3 %، تليها الفئة العمرية [من41إلى 50[بنسبة 33.3 %، تليها من أعمارهم 50 فما فوق بنسبة 12.3 %.

جدول رقم (03) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة (%)
أعزب	35	43.2
متزوج	46	56.8
المجموع	**81**	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 03 الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية أن غالبية أفراد العينة متزوجون بنسبة 56.8 %، مقابل العزاب بنسبة 43.2 %.

جدول رقم (04) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الرتبة

الرتبة	التكرار	النسبة (%)
أستاذ التعليم العالي	6	7.4
أستاذ محاضر	44	54.3
أستاذ مساعد	31	38.3
المجموع	81	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم04 الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الرتبة أن أغلب أفراد العينة أستاذ محاضر بنسبة 54.3 %، تليها أستاذ مساعد بنسبة 38.3 %، تليها أستاذ التعليم العالي بنسبة 7.4 %.

جدول رقم (05) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الصفة

الصفة	التكرار	النسبة(%)
أستاذ دائم	54	66.7
أستاذ مؤقت	27	33.3
المجموع	81	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 05 الممثل لتوزيع أفراد العينة حسب الصفة أن غالبية أفراد العينة أستاذ دائم بنسبة 66.7 %، مقابل أستاذ مؤقت بنسبة 33.3 %.

جدول رقم (06) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الرتبة والصفة

الرتبة / الصفة		أستاذ دائم	أستاذ مؤقت	المجموع
أستاذ التعليم العالي	التكرار	4		6
	النسبة %	66،7	33,3	100
أستاذ محاضر	التكرار	38	6	44
	النسبة %	86,4	13,6	100
أستاذ مساعد	التكرار	12	19	31
	النسبة %	38,7	61,3	100
المجموع	التكرار	54	27	81
	النسبة %	66,7	33,3	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 06 الممثل لتوزيع أفراد العينة حسب الرتبة والصفة أن غالبية المبحوثين أستاذ محاضر دائم بنسبة 86.4%، مقابل أستاذ محاضر مؤقت بنسبة 13.6%، تليها أستاذ مساعد مؤقت بنسبة 61.3%، مقابل أستاذ مساعد دائم بنسبة 38.7 %، تليها أستاذ التعليم العالي دائم بنسبة 66.7%، مقابل أستاذ التعليم العالي مؤقت بنسبة 33.3%.

هذا التنوع مقبول بحيث يمكننا من الوصول إلى معرفة العلاقة بين رتبة الأستاذ وصفته وعلاقتها بتعرضه للعنف.

بيانات خاصة بالعنف:

جدول رقم (07) يمثل توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم للعنف

هل سبق وتعرضت لعنف	التكرار	النسبة%
نعم	45	55.6
لا	36	44.4
المجموع	81	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 07 الممثل لتوزيع أفراد العينة حسب تعرضهم للعنف، أن أغلبية أفراد العينة سبق وتعرضوا للعنف بنسبة 55.6 %، مقابل من لم يسبق وتعرضوا للعنف بنسبة 44.4 %. هذا التوزيع مقبول بحيث يمكننا من الوصول لمعرفة العوامل وراء تعرض أفراد العينة للعنف.

جدول رقم (08) يمثل تأثير الجنس على تعرض الأستاذ للعنف

هل سبق وتعرضت للعنف / الجنس		نعم	لا	المجموع
ذكر	التكرار	15	10	25
	النسبة %	60,0	40,0	100
أنثى	التكرار	30	26	56
	النسبة %	53,6	46,4	100
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة %	55,6	44,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 08 الممثل لتأثير الجنس على تعرض الأستاذ للعنف، أن أغلبية الإناث تعرضوا للعنف بنسبة 53.6 %، مقابل 46.4 % لم يتعرضوا للعنف، تليها الذكور الذين تعرضوا للعنف بنسبة 60 %، مقابل 40 % لم يسبق أن تعرضوا للعنف.

يتبين لنا من القراءة الإحصائية للجدول رقم 08 أن الإناث أكثر عرضة للعنف من الذكور، وذلك راجع لكون فئة الإناث هي الأكثر مقارنة ب فئة الذكور وهو ما يفسره الجدول رقم 01 الممثل لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس.

جدول رقم (09) يمثل تأثير السن على التعرض للعنف

هل سبق وتعرضت للعنف / السن		نعم	لا	المجموع
من30إلى 40	التكرار	29	15	44
	النسبة %	65,9	34,1	100
من41إلى 50	التكرار	14	13	27
	النسبة %	51,9	48,1	100
50 فما فوق	التكرار	2	8	10
	النسبة %	20	80	100
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة %	55,6	44,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 09 الممثل لتأثير السن على التعرض للعنف، أن أغلبية أفراد العينة الذين تعرضوا للعنف هم من الفئة العمرية من 30الى 40 بنسبة 65.9 % مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 34.1 %.

تليها من تعرضوا للعنف من الفئة العمرية من 41 إلى 50 بنسبة 51.9 %، مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 48.1 %.

تليها من لم يتعرضوا للعنف من الفئة العمرية 50 فما فوق بنسبة 80 %، مقابل من تعرضوا للعنف بنسبة 20 %.

من القراءة الإحصائية للجدول رقم 09 تبين أنه هناك فئة عمرية محددة أكثر تعرضاً للعنف الطلابي من الفئات العمرية الأخرى، وذلك راجع لكون هاته الفئة العمرية الأكبر مقارنة بالفئات الأخرى.

جدول رقم (10) يمثل تأثير رتبة الأستاذ على التعرض للعنف

هل سبق وتعرضت للعنف / الرتبة		نعم	لا	المجموع
أستاذ التعليم العالي	التكرار	4	2	6
	النسبة %	66,7	33,3	100
أستاذ محاضر	التكرار	26	18	44
	النسبة %	59,1	40,9	100
أستاذ مساعد	التكرار	15	16	31
	النسبة %	48,4	51,6	100
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة %	55,6	44,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 10 الممثل لتأثير رتبة الأستاذ على تعرضه للعنف، أن أغلبية الأساتذة المحاضرين تعرضوا للعنف بنسبة 59.1 %، مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 40.9 %.

تليها أستاذ مساعد من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 51.6 %، مقابل من تعرضوا للعنف بنسبة 48.4 %.

تليها أستاذ التعليم العالي من تعرضوا للعنف 66.7 %، مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 33.3 %.

يمكننا هذا التوزيع من معرفة تأثير رتبة الأستاذ وعلاقته بالتعرض للعنف ضده.

يتبين لنا من القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن الأساتذة يتعرضون للعنف بغض النظر عن رتبتهم وعليه فإن رتبة الأستاذ لا تعتبر عامل في تعرضه للعنف.

جدول رقم 11 يمثل تأثير صفة الأستاذ على التعرض للعنف

جدول رقم (11) يمثل تأثير صفة الأستاذ على التعرض للعنف

هل سبق وتعرضت لعنف / الصفة		نعم	لا	المجموع
أستاذ دائم	التكرار	30	24	54
	النسبة(%)	55,6	44,4	100
أستاذ مؤقت	التكرار	15	12	27
	النسبة(%)	55,6	44,4	100
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة(%)	55,6	44,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 11 الممثل لتأثير صفة الأستاذ على تعرضه للعنف، أن غالبية الأساتذة الدائمين سبق وتعرضوا للعنف بنسبة 55.6 %، مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 44.4 %.

تليها أستاذ مؤقت تعرضوا للعنف بنسبة 55.6 %، مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 44.4 %.

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم 11 أن لصفة الأستاذ تأثير على تعرض الأستاذ للعنف وحدوثه ضده حيث ان الأستاذ الدائم وبحكم احتكاكه المستمر بطلبة يجعله أكثر عرضة للعنف من الأستاذ المؤقت.

المبحث الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالفشل الدراسي وتأثيره على العنف الطلابي

جدول رقم (12) يمثل تأثير رسوب الطالب على تعرض الأستاذ للعنف

هل سبق وتعرضت للعنف / هل رسوب الطالب في مقياسك يجعله يمارس عليك العنف		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	21	5	26
	النسبة %	80,8	19,2	100
لا	التكرار	24	31	55
	النسبة %	43,6	56,4	100
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة %	55,6	44,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج بيانات الجدول رقم 12 الممثل لتأثير رسوب الطالب على تعرض الأستاذ للعنف، أن غالبية أفراد العينة الذين يرون أن رسوب الطالب لا يدفعه للعنف لم يسبق لهم أن تعرضوا للعنف بنسبة

56.4 **%**، مقابل من يرون أن رسوب الطالب لا يدفعه للعنف ويسبق لهم أن تعرضوا للعنف بنسبة 43.6 **%**. تليها من يرون أن رسوب الطالب يدفعه للعنف وسبق أن تعرضوا للعنف بنسبة 80.8 **%**، مقابل من يرون أن رسوب الطالب يدفعه للعنف ولم يسبق أن تعرضوا للعنف بنسبة 19.2 **%**.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم 12 يتبين لنا أن رسوب الطالب لا يؤثر على ممارسة العنف ضد الأستاذ.

جدول رقم (13) يمثل تأثير دخول الطالب للامتحان الاستدراكي وتعرض الأستاذ للعنف

هل سبق وتعرضت لعنف / هل سبق وتعرضت لعنف بسبب دخول أحد الطلبة للامتحانات الاستدراكية في مقياسك		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	10	0	10
	النسبة %	100	0,0	100,0
لا	التكرار	35	36	71
	النسبة %	49,3	50,7	100,0
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة %	55,6	44,4	100,0

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 13 الممثل لتأثير دخول الطالب للامتحان الاستدراكي وتعرض الأستاذ للعنف، أن أغلبية أفراد العينة الذين يرون أن دخول الطالب للامتحان الاستدراكي لا يدفعه للعنف لم يسبق أن تعرضوا للعنف بنسبة50,7%، مقابل من يرون أن دخول الطالب للامتحان الاستدراكي لا يدفعه للعنف وسبق أن تعرضوا للعنف بنسبة 49.3 **%**.

تليها من يرون أن دخول الطالب للامتحان الاستدراكي يؤدي لممارسة العنف وسبق ان تعرضوا للعنف بنسبة 100 **%**.

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم 13 أن لدخول الطالب للامتحان الاستدراكي لا يؤثر على ممارسة العنف ضد الأستاذ.

جدول رقم (14) يمثل تأثير إعادة الطالب للسنة وتعرض الأستاذ للعنف

هل سبق وتعرضت للعنف / هل سبق وتعرضت لعنف بسبب إعادة أحد طلبتك للسنة		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	11	2	13
	النسبة %	84,6	15,4	100
لا	التكرار	34	34	68
	النسبة %	50	50	100
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة %	55,6	44,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 14 الممثل ل إعادة الطالب للسنة وتعرض الأستاذ للعنف، أن أفراد العينة الذين يرون أن إعادة الطالب للسنة لا تؤدي للعنف وسبق أن تعرضوا للعنف بنسبة 50 **%**، ونفس النسبة للذين يرون أن إعادة الطالب للسنة لا لتؤدي للعنف ولم يسبق أن تعرضوا للعنف.

تليها الذين يرون أن إعادة الطالب للسنة تؤدي للعنف وسبق أن تعرضوا للعنف بنسبة 84.6 **%**، مقابل يرون أن إعادة الطالب للسنة تؤدي للعنف ولم يسبق أن تعرضوا للعنف بنسبة 15.4**%**.

نلاحظ من القراءة الإحصائية للجدول رقم 14 أنه لا يوجد تأثير بين إعادة الطالب للسنة وتعرض الأستاذ للعنف الطلابي.

جدول رقم (15) يمثل تأثير رفض إضافة النقاط للطالب واستجابة الطالب لذلك

كيف كانت استجابته / هل سبق ورفضت. إضافة نقاط للطالب		عادية	عنيفة	المجموع
نعم	التكرار	52	23	75
	النسبة %	69,3	30,7	100
لا	التكرار	6	0	6
	النسبة %	100	0,0	100
المجموع	التكرار	58	23	81
	النسبة %	71,6	28,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 15 الممثل لتأثير رفض الأستاذ إضافة نقاط للطالب واستجابة الطالب لذلك، أن أغلبية أفراد العينة الذين رفضوا إضافة نقاط للطالب كانت استجابة الطالب لذلك عادية بنسبة 69.3 **%**، مقابل من رفضوا إضافة نقاط وكانت استجابة الطالب عنيفة بنسبة 30.7 **%**.

تليها من لم يرفضوا إضافة نقاط للطالب ولم تكن استجابة الطالب عنيفة بنسبة 100 **%**.

يتبن لنا من خلال القراءة الإحصائية أعلاه أن رفض إضافة نقاط للطالب يؤدي للعنف، حيث أن الطالب عند إحالته للمجلس التأديبي في حالة الإحباط فانه يلجأ للعنف كنتيجة حتمية للإحباط.

جدول رقم (16) يمثل تأثير إحالة الطالب للمجلس التأديبي واستجابته لذلك

هل سبق وقمت بإحالة طالب إلى المجلس التأديبي / كيف كانت استجابته		عادية	عنيفة	المجموع
نعم	التكرار	26	15	41
	النسبة %	63,4	36,6	100
لا	التكرار	40	0	40
	النسبة %	100	0,0	100
المجموع	التكرار	66	15	81
	النسبة %	81,5	18,5	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 16 الممثل لتأثير إحالة الطالب للمجلس التأديبي واستجابته لذلك، أن غالبية أفراد العينة ممن سبق وأحالوا طالب للمجلس التأديبي كانت استجابة الطالب عادية بنسبة 63.4 **%**، مقابل من كانت استجابتهم عنيفة بنسبة 36.6 **%**. تليها من لم يسبق أن أحالوا طالب للمجلس التأديبي وكانت استجابة الطالب عادية بنسبة 100 **%**.

يتبين لنا من القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن إحالة الطالب للمجلس التأديبي تؤدي لممارسة العنف ضد الأستاذ حيث أن الطالب عند إحالته للمجلس التأديبي في حالة الإحباط فانه يلجأ للعنف ك نتيجة حتمية للإحباط.

جدول رقم (17) يمثل تأثير اكتشاف حالة غش الطالب واستجابة الطالب لذلك

هل سبق لك اكتشاف غش / كيف كانت استجابته		عادية	عنيفة	المجموع
نعم	التكرار	43	32	75
	النسبة %	57,3	42,7	100
لا	التكرار	6	0	6
	النسبة %	100	0,0	100
المجموع	التكرار	49	32	81
	النسبة %	60,5	39,5	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 17 الممثل لتأثير اكتشاف حالة غش الطالب واستجابة الطالب لذلك، أن أغلبية أفراد العينة ممن سبق لهم اكتشاف حالة غش كانت استجابة الطالب عادية بنسبة 57.3 **%**، مقابل من كانت استجابتهم عنيفة بنسبة 42.7 **%**.

تليها من لم يسبق لهم اكتشاف حالة غش وكانت استجابة عادية بنسبة 100 **%**.

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية أعلاه ان اكتشاف الغش يؤدي للممارسة العنف ضد الأستاذ حيث أن عدم توفر الوسيلة للطالب لتحقيق هدفه المتمثل في النجاح يجعله يلجأ للعنف كوسيلة لتحقيق هدفه.

جدول رقم (18) يمثل تأثير إقصاء الطالب وتعرض الأستاذ للعنف

هل سبق وتعرضت للعنف / هل سبق لك إقصاء طالب		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	24	18	42
	النسبة %	57,1	42,9	100
لا	التكرار	21	18	39
	النسبة %	53,8	46,2	100
المجموع	التكرار	45	36	81
	النسبة %	55,6	44,4	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 18 الممثل لتأثير إقصاء الطالب وتعرض الأستاذ للعنف، ان غالبية أفراد العينة ممن سبق لهم إقصاء طالب تعرضوا للعنف بنسبة 57.1**%**، مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 42.9 **%**.

تليها من لم يسبق أن أقصو طالب وتعرضوا للعنف بنسبة 53.8 **%**، مقابل من لم يتعرضوا للعنف بنسبة 46.2 **%**.

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية أعلاه أن لإقصاء الطالب تأثير على تعرض الأستاذ للعنف، حيث يعتبر إقصاء الطالب ك حافز للإحباط وبالتالي يكون العنف كاستجابة لذلك الإحباط.

المبحث الثالث: تحليل البيانات المتعلقة بضعف آليات الضبط الاجتماعي القانونية وتأثيرها على العنف الطلابي

جدول رقم (19) يمثل تأثير نقص أعوان الأمن على انتشار العنف داخل الجامعة

نقص أعوان الأمن يؤدي للعنف / هل ترى أن عدد أعوان الأمن كافي		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	8	14	22
	النسبة %	36,4	63,6	100,0
لا	التكرار	54	5	59
	النسبة %	91,5	8,5	100,0
المجموع	التكرار	62	19	81
	النسبة %	76,5	23,5	100,0

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 19 الممثل لتأثير نقص أعوان الأمن على انتشار العنف، ان غالبية أفراد العينة ممن يرون أن عدد أعوان الأمن غير كافي يرون انه يؤدي للعنف بنسبة 91.5 **%**، مقابل من يرون انه لا يؤدي للعنف بنسبة 8.5 **%**.

تليها من يرون أن عدد أعوان الأمن كافي وان نقص عددهم لا يؤدي للعنف بنسبة 63.6 **%**، مقابل من يرون ان نقصهم يؤدي لانتشار العنف بنسبة 36.4 **%**.

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية أعلاه ان نقص عدد أعوان الأمن يؤدي لانتشار العنف حيث أن نقص عدد الأعوان يؤثر على تأديتهم لواجباتهم وبالتالي انتشار العنف.

جدول رقم (20) يمثل تأثير عدم تأدية الأعوان لواجباتهم على انتشار العنف داخل الجامعة

هل ذلك يؤثر على انتشار العنف / هل أعوان الأمن يؤدون واجباتهم		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	28	10	38
	النسبة %	73	26	100
لا	التكرار	43	0	43
	النسبة %	100	0	100
المجموع	التكرار	71	10	81
	النسبة %	87,7	12,3	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 20 الممثل لتأثير عدم تأدية أعوان الأمن لواجباتهم على انتشار العنف، ان كل أفراد العينة الذين يرون أن أعوان الأمن لا يؤدون واجباتهم يرون أن ذلك يؤثر على انتشار العنف بنسبة 100 **%**.

تليها من يرون أن أعوان الأمن يؤدون واجباتهم ويرون ان ذلك يؤثر على انتشار العنف بنسبة 73.7 **%**، مقابل من يرون انه لا يؤثر بنسبة 26.3 **%**.

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية أعلاه أن عدم تأدية أعوان الآمن لوظيفتهم يؤدي إلى الخلل الذي يتجلى في العنف الطلابي.

جدول رقم (21) يمثل تأثير عدم فاعلية القانون على زيادة نسبة العنف داخل الجامعة

هل ترى أن نسبة العنف تزداد كل سنة / هل القوانين الحالية تعتبر فعالة		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	25	2	27
	النسبة %	92,6	7,4	100
لا	التكرار	48	6	54
	النسبة %	88,9	11,1	100
المجموع	التكرار	73	8	81
	النسبة %	90,1	9,9	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 21 الممثل لتأثير عدم فاعلية القوانين على زيادة نسبة العنف، أن غالبية من يرون ان القوانين غير فعالة يرون أن نسبة العنف تزداد كل عام داخل الجامعة بنسبة 88.9 **%**، مقابل من يرون أنها لا تزداد بنسبة 11.1 **%**.

تليها من يرون أن القوانين فعالة ويرون أن نسبة العنف تزداد كل عام بنسبة 92.6 **%**، مقابل 7.4 **%**.

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية أعلاه ان عدم فعالية القوانين الحالية في الحد من العنف الطلابي ضد الأستاذ يؤدي إلى ازدياد نسبة العنف كل سنة حيث أن عدم فعالية القوانين يجعلها لا تؤدي وظيفتها وهي تحقيق الردع وهو ما يؤدي لارتكاب العنف.

جدول رقم (22) يمثل تأثير نقص الرقابة على زيادة نسبة العنف داخل الجامعة

هل ترى أن نسبة العنف تزداد كل سنة / هل نقص الرقابة يؤدي للعنف		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	65	8	73
	النسبة %	89,0	11,0	100,0
لا	التكرار	8	0	8
	النسبة %	100	**0**	100
المجموع	التكرار	73	8	81
	النسبة %	90,1	9,9	100,0

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 22 الممثل لتأثير نقص الرقابة على زيادة نسبة العنف كل عام، أن غالبية أفراد العينة الذين يرون أن نقص الرقابة يؤدي للعنف ويرون ان نسبة العنف تزداد كل عام بنسبة **89%**، مقابل من يرون أنها لا تزداد بنسبة **11 %**.

تليها من يرون أن نقص الرقابة لا يؤدي للعنف وان نسبة العنف تزداد كل عام بنسبة **100%**.

يتبين من خلال القراءة الإحصائية أعلاه أن غياب وسائل المراقبة يؤدي لممارسة العنف حيث أن غياب الضبط يؤدي لعدم التزام الأفراد وبالتالي فإن الفرد يتجه نحو تحقيق متطلباته الشخصية وهنا يعني ممارسة العنف ضد الأستاذ لهدف من الأهداف بغض النظر عن كون الطريقة مشروعة ام لا.

جدول رقم (23) يمثل تأثير عدم تطبيق القوانين على انتشار العنف داخل الجامعة

هل عدم تطبيق القوانين يؤدي لانتشار العنف / هل يتم تطبيق القانون على ممارسي العنف		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	23	8	31
	النسبة %	74,2	25,8	100
لا	التكرار	48	0	48
	النسبة %	100	0	100
المجموع	التكرار	71	8	79
	النسبة %	89,9	10,1	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 23 الممثل لتأثير عدم تطبيق القانون على انتشار العنف داخل الجامعة، أن غالبية أفراد العينة الذين يرون أنه لا يتم تطبيق القانون على ممارسي العنف ذلك يؤدي لانتشار العنف بنسبة 74.2 **%**، مقابل من يرون أنه لا يؤدي لانتشار العنف بنسبة 25.8 **%**.

تليها من يرون انه يتم تطبيق القانون وان ذلك يؤدي لانتشار العنف بنسبة 74.2 **%**، مقابل من يرون أنها لا تؤدي لانتشاره بنسبة 25.8 **%**.

يتبين من خلال القراءة الإحصائية أعلاه أن عدم تطبيق القانون على مرتكبي العنف من الطلبة يؤدي لانتشار العنف حيث أن ذلك راجع للخل على مستوى الهيئات المكلفة بتطبيق القوانين وهو ما يؤدي لانتشار العنف.

جدول رقم (24) يمثل تأثير عدم توفر وسائل المراقبة على زيادة نسبة العنف

هل ترى أن نسبة العنف تزداد كل سنة / هل تتوفر وسائل مراقبة		نعم	لا	المجموع
نعم	التكرار	15	2	17
	النسبة %	88,2	11,8	100,0
لا	التكرار	58	6	64
	النسبة %	90,6	9,4	100
المجموع	التكرار	73	8	81
	النسبة %	90,1	9,9	100

المصدر: إعداد الطالبين.

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم 24 الذي يمثل تأثير عدم توفر وسائل مراقبة على زيادة نسبة العنف كل سنة داخل الجامعة، أن غالبية أفراد العينة الذين يرون انه لا توجد وسائل مراقبة داخل الجامعة وان نسبة العنف تزداد كل سنة بنسبة 90.6 **%**، مقابل من يرون انها لا تزداد كل سنة بنسبة 9.4 **%**.

تليها من يرون انه توفر وسائل المراقبة ونسبة العنف تزداد كل سنة بنسبة 88.2 **%**، مقابل من يرون أنها لا تزداد بنسبة 11.8 **%**.

يتبين من خلال القراءة الإحصائية أعلاه أن غياب وسائل المراقبة يؤدي لممارسة العنف حيث أن غياب الضبط يؤدي لعدم التزام الأفراد وبالتالي فإن الفرد يتجه نحو تحقيق متطلباته الشخصية وهنا يعني ممارسة العنف ضد الأستاذ لهدف من الأهداف بغض النظر عن كون الطريقة مشروعة ام لا.

المبحث الرابع: النتائج العامة للدراسة

من خلال تحليل بيانات الجداول إحصائيا ونظريا وفق المقاربة السوسيولوجية تم التوصل للنتائج التالية:

أولا: نتائج المتعلقة بالرسوب المدرسي والعنف الطلابي ضد الأستاذ

- توصلت الدراسة إلى أن الأساتذة الإناث أكثر عرضة للعنف الطلابي من الأساتذة الذكور.
- توصلت الدراسة إلى أن الأساتذة يتعرضون للعنف بغض النظر عن رتبتهم.
- توصلت الدراسة إلى أن الأساتذة الدائمين أكثر عرضة للعنف من الأساتذة المؤقتين.
- توصلت الدراسة الى أن رسوب الطالب لا يؤثر على العنف ضد الأستاذ.
- توصلت الدراسة الى أن دخول الطالب الامتحانات الاستدراكية لا يؤثر على ممارسة العنف ضد الأستاذ.
- توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير بين إعادة الطالب للسنة وتعرض الطالب للعنف.
- توصلت الدراسة إلى أن رخص إضافة النقاط للطالب يؤدي لارتكاب العنف ضد الأستاذ.
- توصلت الدراسة إلى أن إحالة الطالب إلى المجلس التأديبي تؤدي لممارسة العنف ضد الأستاذ.
- توصلت الدراسة إلى أن اكتشاف الطالب في حالة غش تؤدي لممارسة العنف ضد الأستاذ.
- توصلت الدراسة إلى أن لإقصاء الطالب تأثير على تعرض الأستاذ للعنف.

ثانيا: النتائج المتعلقة بضعف آليات الضبط الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي ضد الأستاذ

- توصلت الدراسة إلى أن نقص أعوان الأمن يؤدي لانتشار العنف داخل الجامعة.
- توصلت الدراسة إلى أن عدم تأدية أعوان الأمن لواجباتهم يؤدي لانتشار العنف داخل الجامعة.
- توصلت الدراسة إلى أن عدم فعالية القوانين الحالية في الحد من العنف يؤدي إلى زيادة نسبة العنف كل سنة.

- توصلت الدراسة إلى أن نقص الرقابة القانونية يؤدي إلى زيادة نسبة العنف داخل الجامعة كل سنة.
- توصلت الدراسة إلى أن عدم تطبيق القوانين على مرتكبي العنف من الطلبة ضد الأستاذ يؤدي إلى انتشار العنف داخل الجامعة.
- توصلت الدراسة إلى أن عدم توفير وسائل المراقبة يؤثر على زيادة نسبة العنف كل سنة داخل الجامعة.

خاتمة

في الأخير نصل إلى أن ظاهرة العنف الطلابي في الوسط الجامعي قد انتشرت بقوة في الآونة الأخيرة، وفرضت نفسها كإحدى أهم الظواهر التي تسبب القلق وتؤرق الكثير وتثير متاعب كثيرة كإعاقة السير الحسن للعملية التعليمية وكافة الوظائف التي تؤديها المؤسسة الجامعية، وتكون سببا في تراجع مستوى التعليم الجامعي ومستوى التعليمي للطالب، باعتبار أن المؤسسة الجامعية تضم النخبة والذي يعول عليهم في مستقبل البلاد، عليها أن تطور من منظومتها القانونية وتوفير كل السبل والآليات للحد من هذه الظاهرة بالتعاون مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى ونشر ثقافة الوعي في البيئة الجامعية، وذلك للتصدي لها بدءاً من البحث لمعرفة الأسباب الحقيقية والواقعية التي تقف ورائها، بالاعتماد على الخبراء والباحثين الذين تمتلكهم الجامعة كأخصائيين في الاجتماع والنفس والتربية. وكذا توفير الاهتمام اللازم وكل الإمكانيات لهم ناهيك عن البحث ودراسة كل المشاكل والظواهر التي تؤدي إلى حدوث هذه أو لها علاقة أو تؤثر فيها.

قائمة المراجع

I. الكتب:

1. أبو الغاز، إبراهيم. علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، د.ت.
2. الجوهري، محمد محمود. علم اجتماع الجريمة والانحراف. عمان: دار المسيرة، 2010.
3. السمري، عدلي محمود. علم الاجتماع الجنائي. عمان: دار المسيرة، 2009.
4. أنجرز، موريس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2000.
5. تهاني، محمد عثمان منيب وعزة محمد سليمان. العنف لدى الشباب الجامعي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007.
6. جاسم الأسدي، سعيد. أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية. البصرة: مؤسسة وراث الثقافية،2008.
7. حسام الدين محمود، فياض. الضبط الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية–تحليلية. ط1. مكتبة نحو علم اجتماع التنويري. 2018.
8. سعيد الخولي، محمود وعادل عبد محمد. العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات. ط1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2008.
9. سيد عبد الله، معتز. العنف في الحياة الجامعية أسبابه ومظاهره والحلول المقترحة لمعالجته. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
10. طارق الصادق، عبد السلام. الضبط الاجتماعي في الإسلام. الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2009.
11. عبد السلام، محمد. مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. القاهرة: مكتبة نور، 2020.

12. عليان ربحي، مصطفى. العنف الجامعي وجهات نظر. ط1. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

13. عمارة، الزين عباس. مدخل إلى الطب النفسي. بيروت: دار الثقافة ،1986.

14. محمد الحسن، إحسان. علم اجتماع الجريمة. ط1. دار وائل للنشر، 2008.

15. محمد الحسن، إحسان. النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر،2015.

16. محمد عباس، منال. الانحراف والجريمة في عالم متغير. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011.

17. محمد عباس، منال. علم الاجتماع الجنائي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2016.

18. محمد عبد الله، عبد الله. النظرية في علم النظرية السوسيولوجية المعاصرة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،2006.

19. مصباح، عامر. علم الاجتماع: الرواد والنظريات. الجزائر: دار الأمة ،2010.

20. هاني خميس، أحمد عبده. سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008.

II. الدوريات والمجلات العلمية:

1. الحوامدة، كمال. "العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها". مجلة العلوم الإنسانية، 12(نوفمبر، 2007).

2. السلمي، عادل بن تركي صالح. "دور الجامعة في معالجة الفشل الدراسي لدى الطالب الجامعي". المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 20(05 ديسمبر،2020).

3. السيد الخشيبي، على وصفية حمدي. "ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات المصرية رؤية واقعية". مجلة دراسات في التعليم الجامعي،34(2016).

4. باقي محمد الأسدي، إسماعيل. "العنف أسبابه وأنواعه وأدواره وسبل المعالجة". مجلة البحوث التربوية والنفسية.11: د.س.

5. برقوق، عبد الرحمان وميمونة مناصرية. "الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني". مجلة العلوم الإنسانية، 12 (نوفمبر، 2007).

6. بلصوار، سهيلة. "آليات الضبط الاجتماعي". مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 28 (جوان، 2011).

7. بن مطير العنزي، عبد العزيز. "العوامل المؤدية لسلوكيات العنف الطلابي في المدرسة الثانوية". المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 5، 19(يناير 2021).

8. جواد رضا، محمد. "ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة تفسير سيكولوجي في علم الفكر. "مجلة دورية تصدرها وزارة الإعلام الكويتي، 5، 5، (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1974).

9. حمداوي، عمر ومليكة جابر. "المظاهر السوسيوثقافية للعنف الطلابي في الوسط الجامعي". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12، 03(2020).

10. زعاف، خالد. "التماسك الاجتماعي وتأثيرها على العنف في الملاعب". المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، (2015).

11. خلود عصفور، رحيم وسهام كاظم نمر. "بناء مقياس العنف الجامعي". المجلة كلية الآداب، 99(د.ت).

12. طه محمود يوسف، داليا. "التطرف الإداري لدى مديري المدارس الثانوية العامة وعلاقته بالعنف الطلابي من وجهة نظر المعلمين بمحافظة المينا". المجلة العلمية لكلية التربية، 9، 35(سبتمبر، 2019).

13. عصام الكوني، أحمد. "العنف السائد بين طلبة الجامعات". مجلة كليات التربية، 13(مارس، 2019).

14. قوراح، محمد ومحمد سليم خميس. "العوامل المؤدية إلى الفشل الدراسي في الوسط الجامعي". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 46(2017).

III. الرسائل العلمية:

1. بن حمزة الخطابي، خالد. "العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة". رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. السعودية، 2018.

2. جردير، فيروز. "التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه ظاهرة الفشل المدرسي في التعليم الثانوي". رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة. الجزائر، 2011.

3. حاج الله، مصطفى. "العنف الطلابي في الجامعات الجزائرية". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 02، 2015.

4. حمداني، سعاد وريم بوزيد. "العوامل الاجتماعية المؤدية لعنف التلميذ ضد الأستاذ لدى المرحلة المتوسطة". مذكرة ماستر. جامعة الوادي. الجزائر، 2017.

5. مقلاتي، سامي. "تفسير ظاهرة العنف في الجامعات الجزائرية من طرف هيئة التدريس". أطروحة دكتوراه. جامعة أم البواقي. الجزائر، 2017.

IV. الموسوعات والمعاجم والقواميس:

1. ابن، منظور. لسان العرب. د ط: دار المعارف.

2. غيث، محمد عاطف. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، 1989.

V. المواقع الإلكترونية:

1. موقع www.indepentarabia.com اطلع عليه على الساعة 21:48 بتاريخ 2022/07/09.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: علم الاجتماع

استمارة البحث

الأستاذ الفاضل.... الأستاذة الفاضلة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار التحضير لشهادة الماستر تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة حول موضوع "**العوامل المؤدية لممارسة العنف الطلابي ضد الأستاذ –دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية–**، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات للدراسة التي نقوم بإعدادها.

نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية حيث أن إجابتكم تشكل مساهمة فعالة في جودة البحث، ونحيطكم علما أن هذه البيانات المحصل عليها ستبقى لأغراض علمية فقط وستحظى بالسرية التامة.

إعداد الطلبة:

سعداوي عبد الحكيم

مسلم يونس

الأستاذ المشرف:

خالدي مصطفى

السنة الجامعية 2022/2021.

المحور الأول: البيانات الشخصية

أ. بيانات خاصة بالمبحوث

الرجاء وضع علامة **(x)** في الخانة المناسبة لإجابتكم

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. العمر :
3. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐
4. الرتبة: أستاذ التعليم العالي ☐ أستاذ محاضر ☐ أستاذ مساعد ☐
5. الصفة : أستاذ دائم ☐ أستاذ مؤقت ☐

ب. بيانات خاصة بالعنف:

6. هل سبق لك وتعرضت للعنف نعم ☐ لا ☐
7. في حالة نعم ما هو نوع العنف الذي تعرضت له: لفظي ☐ جسدي ☐

المحور الثاني: الفشل الدراسي وتأثيره على العنف الطلابي ضد الأستاذ

8. هل رسوب الطالب في مقياسك يجعله يمارس عليك العنف: نعم ☐ لا ☐
9. هل سبق وتعرضت لعنف بسبب دخول أحد الطلبة للامتحانات الاستدراكية في مقياسك:

نعم ☐ لا ☐

10. هل سبق وتعرضت لعنف بسبب إعادة أحد طلبتك للسنة: نعم ☐ لا ☐
11. هل سبق ورفضت إضافة نقاط للطالب: نعم ☐ لا ☐
12. في حالة نعم كيف كانت استجابته: عادية ☐ عنيفة ☐

13. هل سبق وقمت بإحالة طالب إلى المجلس التأديبي: نعم ☐ لا ☐

14. في حالة الإجابة ب نعم كيف كانت استجابته: عادية ☐ عنيفة ☐

15. هل سبق لك اكتشاف حالة غش خلال الامتحانات: نعم ☐ لا ☐

16. في حالة الإجابة بـ نعم كيف كانت ردة فعل الطالب معك: عادية ☐ عنيفة ☐

17. هل سبق لك اقصاء طالب من مقياسك: نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: ضعف آليات الضبط الاجتماعي القانونية وتأثيرها على العنف الطلابي ضد الأستاذ

18. هل ترى أن عدد أعوان الأمن داخل الحرم الجامعي كافي: نعم ☐ لا ☐

19. هل ترى أن نقص أعوان الأمن يؤدي لانتشار العنف الطلابي: نعم ☐ لا ☐

20. هل ترى أن أعوان الأمن يؤدون واجباتهم: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا هل ترى أن ذلك يؤثر على انتشار العنف داخل الجامعة: نعم ☐ لا ☐

21. هل القوانين الحالية في رأيك تعتبر فعالة للحد من سلوكيات العنف ضد الأستاذ:

نعم ☐ لا ☐

22. في رأيك هل نقص الرقابة يؤدي إلى ممارسة العنف ضد الأستاذ: نعم ☐ لا ☐

23. هل يتم تطبيق القوانين على الطلبة الذين يمارسون العنف: نعم ☐ لا ☐

24. في حالة لا هل ترى أن عدم تطبيقها يؤدي إلى استمرار ممارسة العنف ضد الأستاذ:

25. نعم ☐ لا ☐

26. هل تتوفر وسائل المراقبة مثل (الكاميرات) داخل الحرم الجامعي:

نعم ☐ لا ☐

27. هل ترى أن نسبة العنف تزداد من سنة لأخرى: نعم ☐ لا ☐